



الموقظة

في علم مصطلح الحديث

للإمام الحافظ المؤرخ

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

(٦٧٣-٧٤٨هـ)

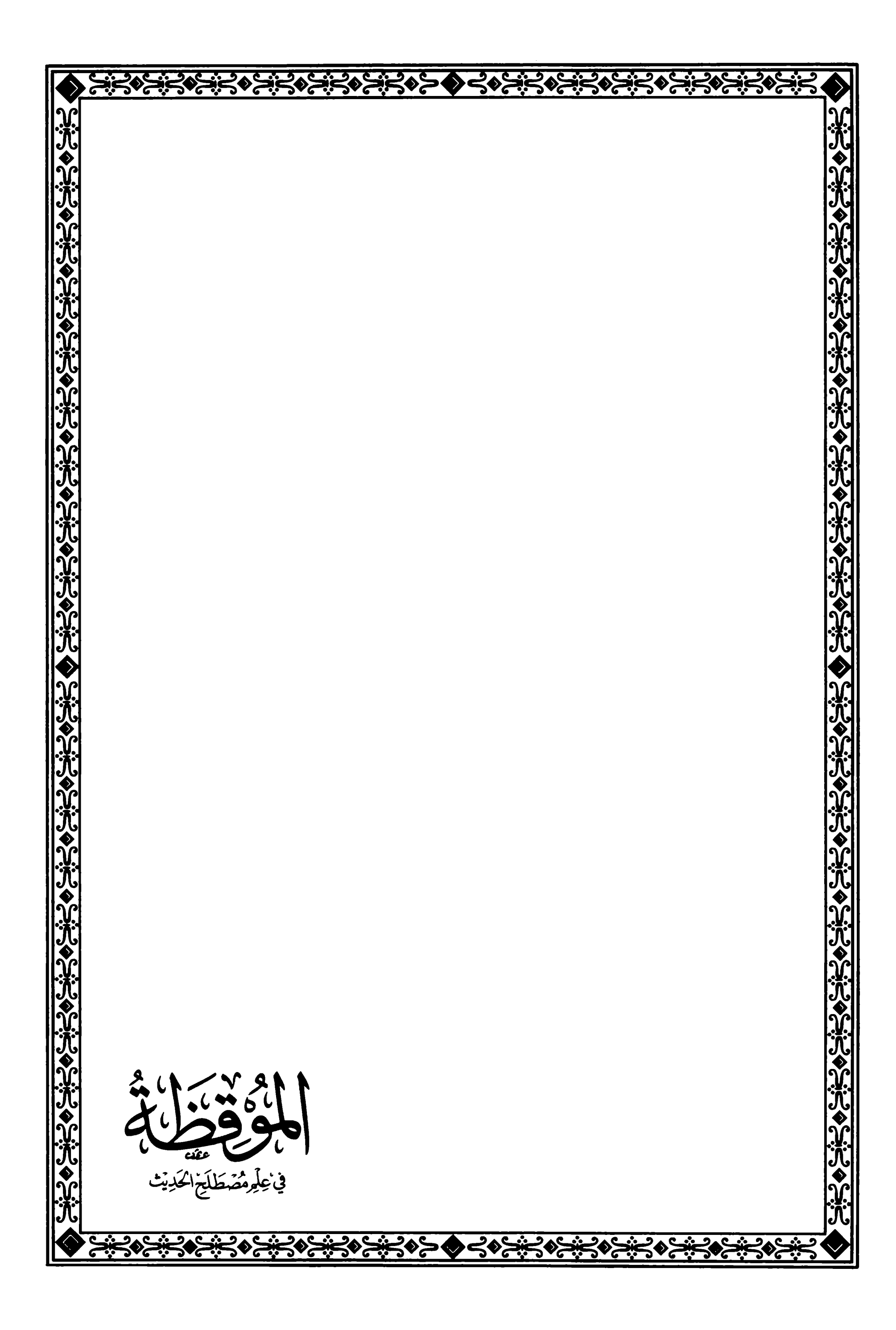
تحقيق

يحيى علي مرعي

قدم له

د. ماهر ياسين الفحل

دار ابن الجوزي


الموقظة
في علم مصطلح الحديث



الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - ٠٥٦٣٤٧٦٣٨٨ - بيروت - هاتف: ٨٦٩٦٠٠/٠٣ - فاكس: ٦٤١٨٠١/٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:
aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com



الموقظة

في علم مصطلح الحديث

للإمام الحافظ المؤرخ

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

(٦٧٣ - ٧٤٨هـ)

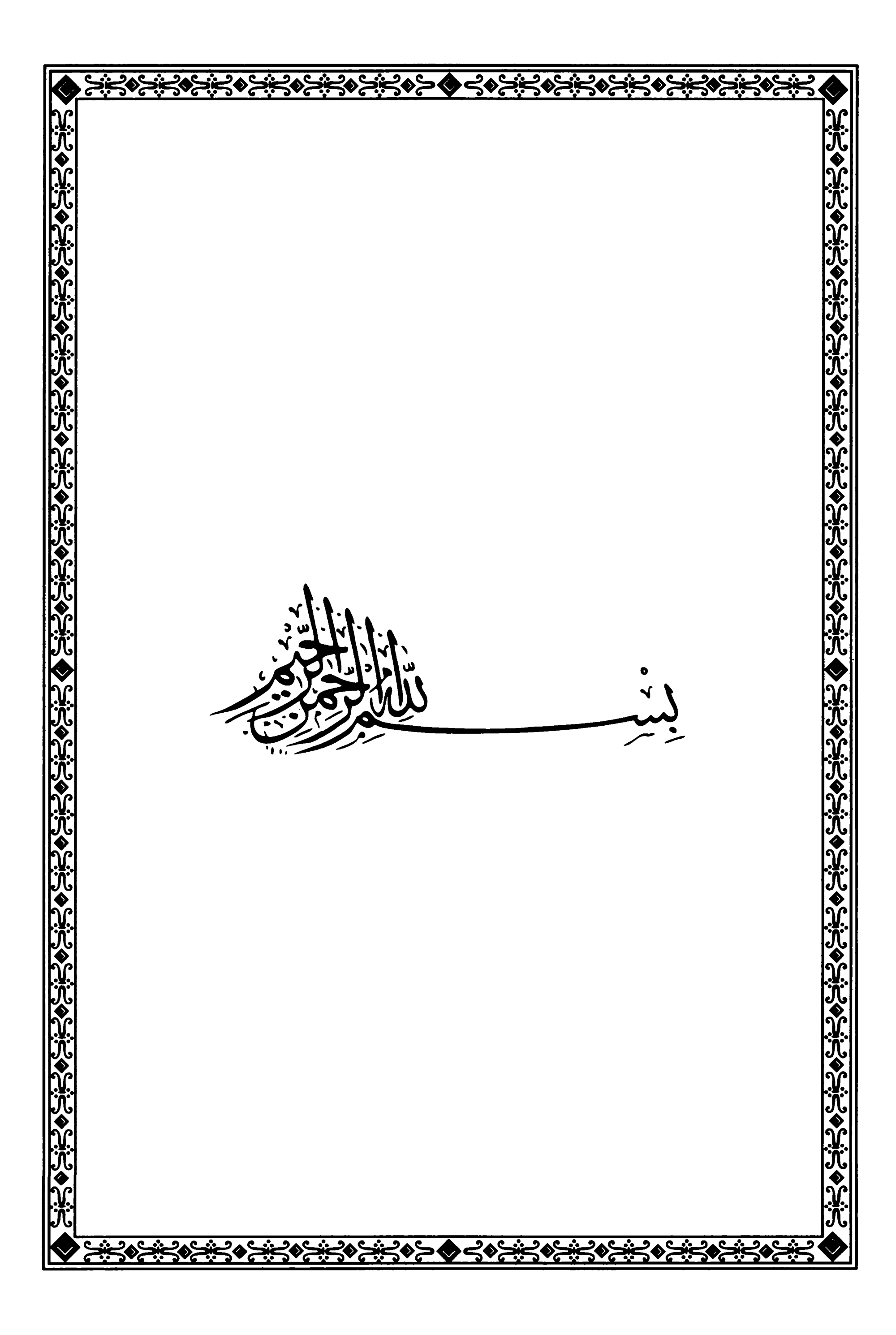
تحقيق

يحيى علي مرعي

قدم له

د. ماهر ياسين الفحل

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم



إلى والديَّ بسط الله لهما كنف رحمته وتجاوز عنهما بلطف عنايته، ورضي عنهما، وإلى شيخي وأستاذي وحبيبي الدكتور ماهر الفحل نفعنا الله بعلومه والمسلمين، وإلى إخوتي ومشايخي الذين تكلَّفوا الحضور يومياً إلى جامع الرمادي الكبير لغرض مقابلة الكتاب لأكثر من مرة، واعترافاً مني بفضلهم أذكرهم بالأسماء وهم:

الشيخ محمد علي مرعي.

الشيخ جاسم حمودي عبد الله.

الشيخ جاسم محمد الكروي.

الشيخ حسن عبد الوهاب سحاب.

جزى الله الجميع عني كل خير...

المحقق

تقديم الدكتور
ماهر ياسين الفحل

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن من دواعي السرور، أن أقدم بين يدي هذا الكتاب النفيس **«الموقظة»**، وهو كتابٌ تأليفُ عالمٍ فذٍّ من علماء هذه الأمة المباركة، وهو الإمام الذهبي صاحب المكانة العظيمة في خدمة الدين، وخدمة العلم.

وكتاب «الموقظة» على لطافة حجمه، واختصار عبارته، كتاب عظيمٌ نافع، وهو خير من كثير من المختصرات التي أُلفت في مصطلح الحديث، أبدع فيه الذهبي غاية الإبداع، وأجاد في الاختصار.

وقد طُبع الكتاب أكثر من طبعة، وشرحه العلماء، لكن الطبعة التي بين أيدينا، والتي تصدى لتحقيقها أخونا الفاضل الشيخ يحيى علي مرعي ـ وفقه الله ـ أعتقد أنها أفضل طبعة للكتاب؛ إذ إنَّ المحقق جرى في تحقيقه الكتاب على أصول

متينة في التحقيق، وعلَّق على الكتاب بما يليق به، من غير إطالة مملة، ولا اختصار مُخل، فجاء الكتاب بحجمه الذي ينبغي أن يكون.

وقد اطلعتُ على نص الكتاب، وقرأتُ جميع التعليقات التي فيه، وأجريتُ القلم هنا وهناك خدمة لهذا الكتاب النفيس.

وقد أحسن محققهُ ـ وفّقه اللهُ ـ في تطبيق القواعد الحديثية، سالكاً طريقة الحفاظ المتقدِّمين والأئمة السابقين في الحكم على الأحاديث والمسائل الحديثية ونقد الرواة، والله أسأل أن يكتب له التوفيق والسداد؛ إذ أسدى للقراء خدمة جليلة بإعادة طبع هذا الكتاب طبعة محققة بذل فيها جهداً ليس باليسير، يدركه كل من باشر هذه الصناعة واشتغل في فن التحقيق.

والأخ المحقق ذو رغبة جامحة في خدمة حديث النبي ﷺ تعلماً وتعليماً وتخريجاً، وقد قضى سنوات عديدة في التذاكر معي، والدراسة العلمية الجادة، ومارس التخريج، ونقد المتون والأسانيد، والتصحيح، والإعلال، مدة جيدة، عززت خبراته، وثبَّتت قدمه ومكَّنته في هذا الفن، حتى صار واحداً من أبرز العارفين بعلم الحديث في مدينتنا الحبيبة (الرمادي)، وقد أجزته بجميع ما تجوز لي روايته بشرطه عند أهله، وأجزته بتخريج الحديث ونقده.

وقد تيسَّرت له مخطوطة من الكتاب، وعدد من الشروح

المطبوعة والمسموعة والمفرَّغة، استطاع من خلالها التوصل إلى هذا النص الجيد، وقد صحح ما وقع من أخطاء في النشرة السابقة، والشروح الأخرى، وشرح كثيراً من المصطلحات، وعلق على ما يستحق التعليق من الكتاب.

وقد بيَّن طريقته في التحقيق، وذكر وصف النسخة التي اعتمد عليها، فجزاه الله خيراً.

وفي الختام، أقدم الشكر الجزيل للأخ الباحث على اختياره لهذا الكتاب، وإقدامه على خدمته والعناية به، وأسأل الله لي وله ولجميع المسلمين حسن التوفيق في خدمة هذا الدين عن طريق نشر العلم الشرعي.

كتب

د. ماهر ياسين الفحل

أستاذ الحديث والفقه المقارن

في كلية العلوم الإسلامية ـ جامعة الأنبار

٢٥/٦/١٤٢٩ من هجرة حبيب الله ﷺ



مقدمة التحقيق

«الحمد لله الذي قبل بصحيح النية حَسَنَ العمل، وحمل الضعيف المنقطع على مراسيل لطفه فاتصل، ورفع من أسند في بابه، ووقف من شذ عن جنابه وانفصل، ووصل مقاطيع حبه وأدرجهم في سلسلة حبه فسكنت نفوسُهم عن الاضطراب والعلل، فموضوعُهم لا يكون محمولاً، ومقلوبهم لا يكون مقبولاً ولا يحتمل.

وأشهد أنْ لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له والفرد في الأزل، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله أرسله والدينُ غريبٌ فأصبح عزيزاً مشهوراً واكتمل، وأوضح به معضلات الأمور، وأزال منكرات الدهور الأُول، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما علا الإسناد ونزل، وطلع نجم وأفل»(١).

أما بعد: فإنَّ علم مصطلح الحديث أصلٌ عظيمٌ من أصول الحديث النبوي، وأصالتُه راجعةٌ لبحثه في حال الأحاديث دراية، ولما كان ذلك كذلك، فإنَّ علم الجرح

(١) مقدمة العراقي لـ«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٩٧.

والتعديل والعلل وغيرها من فنون هذا العلم، ما هي إلا فروع منه.

ولأهميته أفرغ له العلماء من بياضات كتبهم وسجلات قلوبهم شيئاً كثيراً، فراحوا يفتشون ويقمشون في دقائق الأخبار وكبيرها، فبيَّنوا صحيح الأخبار من سقيمها، وجيدها من رديئها؛ لذلك كانت أقوالهم منارات يهتدى بها، وأفعالهم نجوماً يستضاء بنورها.

وهذا العلم وإنْ لم يكن معروفاً كمسمَّى في القرن الأول الهجري، إلا أنَّ المتتبع لآثار الصحابة ﷺ يستشرف منها بدايات سطوعه، فهذا الصدّيق ﷺ يقول للجدة حينما سألته عن إرثها: «ما لكِ في كتاب الله شيءٌ، وما علمتُ لكِ في سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسألَ الناسَ، فسألَ الناسَ، فقال المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرُك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذها أبو بكر»[1].

فهذا الأثر يدخل في المتابعات والشواهد كما هو معروف عند أهل الاصطلاح.

ولمَّا اختلف الناس في حكم من جامع ولم ينزل، أرسل

(١) أخرجه: ابن الجارود (٩٥٩)، وابن حبان (٦٠٣١) من طريق مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب، به.

الفاروق عمر إلى نساء النبيِّ ﷺ يسألهن عن هكذا أمر، باعتبارهن أعرف الناس بفعل النبيِّ ﷺ في ذلك الحال. فأجابته السيدة عائشة رضي الله عنها[١]، وهذا يدخل في معرفة الرواة لحديث شيوخهم وتخصُّصهم به والأمثلة كثيرة.

ولما انقضى جيل الصحابة، ظهر جيل التابعين، ومع ظهورهم ظهر الإسناد، وكان علم المصطلح إذ ذاك لا يتعدى إشارات بسيطة غير مدوَّنة؛ كالكلام في الفرق بين صيغ السماع، وبعض المسائل السطحية، حتى ظهر الشافعي فطفق بالكتابة عن التدليس، وعن خبر الآحاد في «رسالته»[٢]، فكان أول من طرق هذا العلم تدويناً، وجاء بعده الرامهرمزي بكتابه «المحدِّث الفاصل» فكان أول من أفرده بالتصنيف، وبعد هذا الشيخ انهمرت سيول أهل الاصطلاح في التصنيف أمَّات ومختصرات كمؤلفات الحاكم: «الإكليل» و«المدخل» إليه، و«معرفة علوم الحديث» وغيرها، ثم تبعه الخطيب بمؤلفاته الكثيرة.

وهكذا دارت الرَّحى، حتى مَنَّ الله تعالى على ابن الصلاح فصنَّف «معرفة أنواع علم الحديث»، وهو واحدٌ من ألمع وأوسع المصنفات في بابه، حتى قال عنه الحافظ: «فجمع شتات مقاصدهم، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها،

---

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٢٦).
(٢) ينظر الرسالة (١٠٠١) و(١١٠١) وما بعدها.

فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا سيره، فلا يُحصى كم ناظِم له ومختصِر، ومستدرك عليه ومقتصِر، ومعارض له ومنتصر»[١].

وبعد ابن الصلاح انبثقت ثورة التأليف في هذا الفن، فغزا علم المصطلح القلوب والأذهان، فكان ديدن العلماء المحققين الغوص في أعماقه تصنيفاً واختصاراً، شرحاً وتهذيباً، وكان ممن صنّف في علم المصطلح بعد ابن الصلاح ابن دقيق العيد الذي كنّاه المصنف بابن وهب، فصنف «**الاقتراح في بيان الاصطلاح**»، وكان لابن دقيق العيد جملة من التلاميذ النجباء، وكان أشهرهم وأعلمهم بعلم الحديث الحافظ الذهبي الذي لخَّص كتاب شيخه، برسالة لطيفة سماها «**الموقظة في علم مصطلح الحديث**» كما في طرة المخطوط.

والذهبي لم يلتزم اختصار كتاب شيخه فقط، وإنما يزيد تارة، ويعترض أخرى، وإذا زاد شيئاً صدَّره بقوله: «قلت»، وإلى جانب هذا، فإنّه لزم سلاسة الأسلوب، وجزالة الألفاظ مع دقة اختيار المفردات، وتجنب المعضلات والملابسات، فقدَّم كتاباً عظيم النفع، رقيق العبارة، سهل المطلب، فحوى كتابه الركائز الأساسية في علم المصطلح، بل إني لا أغالي إذا

(١) «نزهة النظر» (١٩ ـ ٢٠).

قلت: إنك ستجد في هذا الكتاب الصغير ما لا تجده في المجلدات الضخام.

والذي يبدو أنَّ المصنف قد سدد غاية السداد، فصان قلمه عما يعكِّر جودته، أو يؤخر فضيلته، والذي يدل على ذلك أنَّ الكبار من بعده تنافسوا على النقل من هذا الكتاب، منهم الحافظ ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم كثير، واليوم نرى المعاصرين أقبلوا على هذا الكتاب شرحاً وتحقيقاً، نقلاً واقتناءً.

والكتابُ على صغر حجمه شُرح ثلاث مرات، فكان أول الشارحين محدّث العصر الشيخ عبد الله بن عبد الرحمٰن السعد، ثم أعقبه الشيخ سليمان العلوان، ثم الشيخ حاتم بن عارف العوني، ولكن بقيت خدمة هذا الكتاب في جانب التحقيق أسيرة النسخة الواحدة وهي نسخة الشيخ أبي غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهذا الذي دفعني لإقران اسمي مع أسماء الذين خدموا هذا الكتاب، سيما وأن الطبعة المذكورة فيها قصور ليس باليسير.

فالله أسأل العون والتوفيق، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه على ذلك قدير.

والله الموفق

المحقق

عملي في الكتاب

حاولت جاهداً الوصول إلى النص الذي كتبه الذهبي رحمه الله أو أراده، وبذلت الجهد في ذلك، واعتمدت في عملي على ثلاث نسخ هي:

نسخة خطية من خزانة دار الحديث العراقية حرسها الله، وهي التي رقمت لها (ع). وتقع هذه النسخة في (١٢) ورقة، خطّها جيد إلا أنَّ فيها سقوطات كثيرة، أكملت ما سقط منها من النسختين الأخريين.

النسخة الثانية: النص المحقق بقلم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله. والشيخ عنى بهذا الكتاب عناية جيدة، إلا أنه جانَبَ الصواب في بعض الاجتهادات، فضلاً عن إقحامه في المتن ما ليس منه، وهي النسخة التي رقمت لها بـ (م).

النسخة الثالثة: شرح الموقظة للشيخ حاتم بن عارف العوني، وهو مفرغ من أشرطة مسموعة، طبع بإذن من الشيخ حاتم. وهي نسخة (س).

وعموماً فإن الكتاب كانت تنقصه خدمة حديثة عصرية، تعطي الكتاب مكانته الحقيقية بين كتب المصطلح، فلهذا السبب وتعلقي الكبير بهذا الكتاب شجعني على إعادة تحقيقه، راجياً ثوابه، ومنفعته لعموم المسلمين.

وقد قدمت الكتاب بتعريف بسيط بالحافظ الذهبي، ولا غَرْوَ أن شخصية مثل الذهبي غنية عن التعريف، فإنه مشهور بالتصانيف، وأن اسمه مدح بلا تكليف، ولكن هذا ما درج عليه أهل التحقيق اليوم. والله تعالى أعلم.



التعريف بالحافظ الذهبي

اسمه ولقبه:

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني، الفارقي الأصل، الدمشقي الشافعي(١).

مولده:

أجمعت المصادر التي ترجمت للإمام الذهبي أن مولده كان سنة ستمائة وثلاث وسبعين(٢). إلا أنهم اختلفوا في الشهر، فذكرت بعض المصادر أنه ولد في شهر ربيع الآخر(٣)، وذكرت مصادر أخرى أنه ولد في ربيع الأول(٤). ولكن الراجح من ذلك أنه في ربيع الآخر، فقد نصَّ الحافظ نفسه على ذلك(٥).

---

(١) ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» ١/ ٥٩، «النجوم الزاهرة» ١٠/ ١٥٣ والمصادر الآتية.

(٢) ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» ١/ ٥٩، و«شذرات الذهب» ٦/ ١٥٣، ومقدمة «مختصر تاريخ الدبيثي» ١/ ٤.

(٣) ينظر: «النجوم الزاهرة» ١٠/ ١٨٢.

(٤) ينظر: «فوات الوفيات» ٣/ ٣١٥.

(٥) ينظر: «فوات الوفيات» ٢/ ١١٤.

شيوخه:

انطلق الذهبي كوكباً درياً في سماء العلوم، فجمع وحصَّل، وأجمل وفصَّل، واستفاد من العالي وما نزل، والتقى المشايخ الكبار، فتتلمذ على أيديهم واستقى من بحور فنونهم، وبلغ شيوخه من الكثرة ما لم يبلغه غيره، حتى قال النعيمي: «فشيوخه في معجمه الكبير أزيد من ألف ومائتين بالسماع والإجازة»(١).

وكان لاختلاف المشايخ وكثرتهم الأثر الكبير في شخصية الحافظ الذهبي، فتجد في مصنفاته امتزاج العلوم بأنواعها: تفسيراً، وحديثاً، ولغة، وفقهاً، فرحمه الله ما أحفظه، وما أجود ما تجود به قريحته.

مصنفاته:

«تاريخ الإسلام» عشرين مجلداً. وكتاب **«تاريخ النبلاء»** عشرين مجلداً. و**«الدول الإسلامية»**. و**«طبقات القراء»**. و**«طبقات الحفاظ»** مجلدان. و**«ميزان الاعتدال»** ثلاث مجلدات. و**«المشتبه في الأسماء والأنساب»** مجلد. **«نبأ الدجال»** مجلد. **«تذهيب التهذيب»** اختصار تهذيب الكمال ثلاث مجلدات. **«اختصار كتاب الأطراف»** مجلدان. **«الكاشف»**. اختصار **«التذهيب»** مجلد. **«اختصار سنن البيهقي»** خمس مجلدات. **«تنقيح أحاديث التعليق»** لابن الجوزي. **«المستحلى اختصار المحلى»**. **«المقتنى في**

(١) ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» ١/ ٤٢.

الكنى». «المغني في الضعفاء». «العبر في خبر من غبر» مجلدان. «اختصار المستدرك للحاكم» مجلدان. «اختصار تاريخ ابن عساكر» عشر مجلدات. «اختصار تاريخ الخطيب» مجلدان. «اختصار تاريخ نيسابور» مجلد. «الكبائر» جزآن. «تحريم الإدبار» جزآن. «أخبار السد». «أحاديث مختصر ابن الحاجب». «توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق» مجلد. «نعم السمر في سيرة عمر» مجلد. «التبيان في مناقب عثمان» مجلد. «فتح المطالب في أخبار علي بن أبي طالب» مجلد. «معجم أشياخه» وهم ألف وثلاثمائة شيخ. «اختصار كتاب الجهاد» لابن عساكر مجلد. «ما بعد الموت» مجلد. «اختصار كتاب القدر» للبيهقي ثلاثة أجزاء. «هالة البدر في عدد أهل البدر». «اختصار تقويم البلدان» لصاحب حماه. «نفض الجعبة في أخبار شعبة». «قض نهارك بأخبار ابن المبارك». «أخبار أبي مسلم الخراساني».

وله في تراجم الأعيان لكل واحد منهم مصنف قائم الذات، مثل الأئمة الأربعة، ومن يجري مجراهم، لكنه أدخل الكل «في تاريخ النبلاء»[١].

وقد وقفت على مصنفات أخرى، تركتها لحال الطول تجدها في مصادر ترجمته.

---

(١) ينظر: «فوات الوفيات» ٣/ ٣١٥.

ثناء العلماء عليه:

قال التاج السبكي: وأما أستاذنا أبو عبد الله فبصر لا نظير له، وكنز، هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنًى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل؛ كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها أخبار من حضرها، وكان محط رحال تغيبت، ومنتهى رغبات من تغيبت، تعمل المطي إلى جواره، وتضرب البزل المهاري أكبادها فلا تبرح أو تنبل نحو داره، وهو الذي خرَّجنا في هذه الصناعة، وأدخلنا في عداد الجماعة، جزاه الله عنا أفضل الجزاء، وجعل حظه من غرفات الجنان موفر الأجزاء، وسعده بدراً طالعاً في سماء العلوم، يذعن له الكبير والصغير من الكتب والعالي والنازل من الأجزاء(١).

وقال أيضاً: وسمع منه الجمع الكثير، وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه، وتعب الليل والنهار وما تعب لسانه وقلمه، وضربت باسمه الأمثال، وسار اسمه مسير الشمس إلا أنه لا يتقلص إذا نزل المطر، ولا يدبر إذا أقبل الليال، وأقام بدمشق يُرحل إليه من سائر البلاد، وتناديه السؤالات من كل ناد، وهو بين أكنافها كنف لأهليها، وشرف تفتخر وتزهى به الدنيا وما فيها، طوراً تراها ضاحكة عن تبسم

---

(١) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» ٩/ ١٠٠.

أزهارها، وقهقهة عذرانها، وتارة تلبس ثوب الوقار والفخار، بما اشتملت عليه من إمامها المعدود في سكانها[١].

وقال الحافظ ابن حجر: شربت ماء زمزم لأصل لمرتبة الذهبي في الحفظ[٢].

وقال أيضاً: حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً، وجمع تاريخ الإسلام فأربى فيه على من تقدمه بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً. انتهى[٣].

وقال السيوطي: والذي أقوله إن المحدِّثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر[٤].

وقال السخاوي: وجميع مصنفاته مقبولة، مرغوب فيها، رحل الناس لأجلها وأخذوها عنه، وتداولوها، وقرأوها، وكتبوها في حياته، وطارت في جميع بقاع الأرض، وله فيها تعبيرات رائقة، وألفاظ رشيقة غالبة، لم يسلك مسلكه فيها أهل عصره، ولا من قبلهم ولا من بعدهم[٥].

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» ٩/١٠٣.
(٢) «ذيل تذكرة الحفاظ» للسيوطي ١/٢٣١.
(٣) «البدر الطالع» ٢/١١٠.
(٤) «ذيل تذكرة الحفاظ» للسيوطي ١/٢٣١.
(٥) «البدر الطالع» ٢/١١١.

وقال الصفدي: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، حافظ لا يُجارى، ولافظ لا يُبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأزال الإبهام في تواريخهم... ولم أجد عنده جمود المحدثين، ولا كودنة النقلة، بل هو فقيه النظر، له دربة بأقوال الناس، ومذاهب الأئمة من السلف، وأرباب المقالات، وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد أو طعن في رواته، وهذا لم أر غيره يراعي هذه الفائدة فيما يورده(١).

وفاته:

هكذا هي سُنَّة الله تعالى في خلقه، فما خرج مولود من بطن أمه إلا ويوماً على الآلة الحدباء محمول، فقد أضر الذهبي رحمه الله تعالى بعينه من ماء نزل فيها، قبل وفاته بأربع سنوات، وكان يغضب إذا قيل له لو قدحت هذا لرجع إليك بصرك، ويقول: ليس هذا بماء، وإنما أعرف بنفسي؛ لأنني ما زال بصري ينقص قليلاً قليلاً، إلى أن تكامل عدمه.

وتوفي رحمه الله سنة سبعمائة وثمان وأربعين(٢).

ومن المراثي التي قيلت فيه ما قاله الصفدي(٣):

---

(١) «الوافي بالوفيات» ٢/ ١١٤ ـ ١١٥.
(٢) «الوافي بالوفيات» ٢/ ١١٦. (٣) «الوافي بالوفيات» ٢/ ١١٦.

لما قضى شيخنا وعالمنا ... ومات في التاريخ والنسب
قلت عجيب وحق ذا عجباً ... كيف تحظى البلى إلى الذهب

وقال التاج السبكي(١):

مَن للحديث وللسارين في الطلب ... من بعد موت الإمام الحافظ الذهبي
من للرواية للأخبار ينشرها ... بين البرية من عجم ومن عرب
من للدراية والآثار يحفظها ... بالنقد من وضع أهل الغي والكذب
من للصناعة يدري حل معضلها ... حتى يريك جلاء الشك والريب
من للجماعة أهل العلم تلبسهم ... أعلامه الغر من أبرادها القشب
من للتخاريج يبديها ويدخل في ... أبوابها فاتحاً للمقفل الأشب
من في القراءات بين الناس نافعهم ... وعاصم ركنها في الجحفل اللَّجب
من للخطابة لما لاح يرفل في ... ثوب السواد كبدر لاح في سُحب

وقال أيضاً:

باللّه يا نفس كوني لي مساعدة ... وحاذري جزع الأوصاب والرعب
فهذه الدار دار لا ذمام لها ... ليست بنبع إذا عدت ولا غرب
وليس تبقى على حال وليس لها ... عهد يمسك بالأوتاد والطنب
بينا يُرى المرء في بحر المَعَزَّة ذا ... خوض ترامت عليه ذلة النوب
والأمر من واصل الأيام منقطع ... وعمر عامرها كالمَرْبع الخرب
هذي المنيَّة لا تنفك آخذة ... ما بين محتقر فينا وذي نسب
هي السهام نصبنا نحوها غرضاً ... تصمي وتسلب كالعسالة السلب

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» ١٠٩/٩ وما بعدها.

وهو الحمام فلا تعجب عليه ولا تعجب لديه فما في الموت من عجب
وإن تغب ذات شمس الدين لا عجب فأي شمس رأيناها ولم تغب
هو الإمام الذي روت روايته وطبق الأرض من طلابه النجب
مهذب القول لا عيّ ولجلجة مثبت النقل سامي القصد والحسب
ثبت صدوق خبير حافظ يقظ في النقل أصدق أنباء من الكتب
كالزهر في حسب والزهر في نسب والنهر في حدب والدهر في رتب

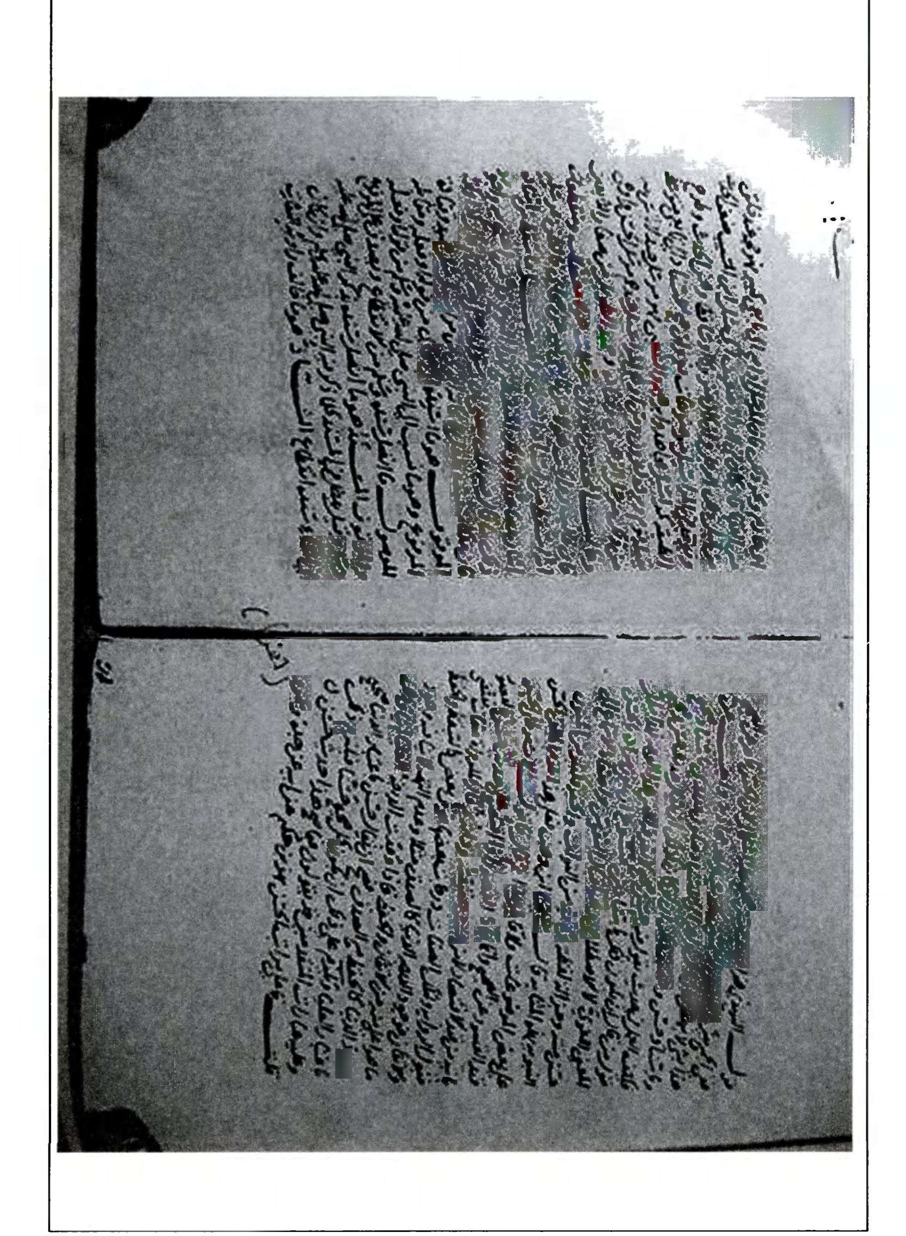


إثبات
نسبة الكتاب للمؤلف

اشتهر كتاب «**الموقظة**» بنسبته للحافظ الذهبي، ومرجع هذه الشهرة أن الكبار الذين جاءوا من بعده نهلوا من كتابه هذا ودبَّجوا في كتبهم ما سطَّره يراعه في «**الموقظة**».

فهذا حافظ عصره ابن حجر يقول في «الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة»: ٦٣: «قال الذهبي في «**الموقظة**»، ونقل عنه السخاوي في فتح المغيث في الحديث المطروح غير أنه لم يذكر اسم الكتاب، ونقل السيوطي في «البحر الذي زخر» في ثلاثة مواضع من «**الموقظة**» فقال ١/ ٢٣٨: «**كتاب الموقظة**» للذهبي، وقال في الموضع الآخر ٣/ ٩٩٣: «وقال الذهبي في «**الموقظة**»: فأعلى مراتب الحسن..»، وقال في ٣/ ١٢٧٤: «قال الذهبي في «**الموقظة**»: الحسن ما قصر سنده..»، وقال اللكنوي في «ظفر الأماني»: ١٤٦: «قال ـ يعني: الذهبي ـ في «**الموقظة**»: من أخرج له الشيخان..»، وقال الذهبي في هذا الكتاب: «قد ألفت فيه مختصراً سميته بـ«المغني» وبسطت فيه مؤلفاً سمَّيته «الميزان»»، ومعلوم أن الكتابين بلغا في الشهرة ما بلغا في نسبتهما للذهبي، لذلك فإن نسبة الكتاب للذهبي لا يعتريها أدنى شك، والله أعلم.

صورة الورقة رقم (٣) من المخطوط



صورة الورقة رقم (٤) من المخطوط

بسم الله الرحمٰن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه[١]

رب زدني علماً، ووفق يا كريم

أما بعد[٢]:

قال الشيخُ الإمامُ العالمُ العلَّامةُ، الرُّحْلةُ المحقِّقُ، بحرُ الفوائدِ، ومعدنُ الفرائدِ، عُمدةُ الحفَّاظِ والمحدِّثينَ، وعُدَّةُ الأئمةِ المحقِّقين، وآخِرُ المجتهدينَ، شمسُ الدينِ محمدُ بنُ أحمدَ بن عُثمان الذهبيُّ الدمشقي[٣] رحمهُ اللهُ ونفعنا بعلومهِ وجميع المسلمين[٤]:

الحديثُ الصحيحُ[٥]:

هو ما دَارَ على عَدْلٍ مُتْقِنٍ واتَّصَل سَنَدُه. فإن كان مُرسَلاً ففي الاحتجاجِ بهِ اختلافٌ[٦].

---

(١) لم ترد في (ع). (٢) لم ترد في (ع).

(٣) في (ع): «محمد بن عثمان الذهبي».

(٤) من: «بسم الله الرحمٰن الرحيم» إلى هنا لم ترد في (س)، وهو ليس من كلام الذهبي، وإنما من كلام الناسخ.

(٥) انظر في الحديث الصحيح: «معرفة علوم الحديث» (٢٤٢)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (٧٩)، و«إرشاد طلاب الحقائق» ١/ ١١٠ ـ ١٣٦، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ١٠٣، و«نكت ابن حجر» (٦١).

(٦) هذا الاختلاف بكل تأكيد بين المحدثين والفقهاء، وفي ذَلِكَ نقل =

وزادَ أهلُ الحديثِ: سلامتَهُ من الشذوذِ والعلَّةِ. وفيهِ نظرٌ على مقتضى نظرِ الفقهاءِ، فإنَّ كثيراً من العِلَلِ يأبَوْنها[(١)]، فالمُجمعُ على صِحَّتِه إذن: المتصلُ السالمُ من الشذوذِ والعِلَّة، وأنْ يكون رُواتُه ذوي ضَبْطٍ وعدالةٍ وعدمِ تدليس[(٢)].

= الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» ١/ ١٢ عن مخالفه في شرط المعنعن: «.. والمرسل في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة..»، وقال أبو حاتم الرازي وأبو زرعة فيما نقله ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٥): «لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم حجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة». في حين ذهب بعض الفقهاء إلى قبوله، قال الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (٧١): «فهذه الأحاديث صحيحة ـ يعني: المراسيل ـ عند جماعة أئمة أهل الكوفة كإبراهيم بن يزيد النخعي، وحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة: النعمان بن ثابت، وأبي يوسف: يعقوب بن إبراهيم القاضي، وأبي عبد الله: محمد بن الحسن الشيباني، ومن بعدهم من أئمتهم، محتج بها عند جماعتهم». وقال الزركشي في «البحر المحيط» ٣/ ٤٥٢: «وقال بِقَبُولِهِ مَالِكٌ وأبو حَنِيفَةَ وَكَذَا أَحْمَدُ في أَشْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ عنه وَجُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ منهم أبو هَاشِمٍ، وَاخْتَارَهُ الْآمِدِيُّ. ثُمَّ غَالَ بَعْضُ الْقَائِلِينَ بِكَوْنِهِ حُجَّةً فَزَعَمَ أَنَّهُ أَقْوَى من الْمُسْنَدِ لِثِقَةِ التَّابِعِيِّ بِصِحَّتِهِ في إرْسَالِهِ، وَحَكَاهُ صَاحِبُ الْوَاضِحِ عن أبي يُوسُفَ».

(١) هذا النظر أجاب عنه الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢٠) إذ قال: «والجواب أن من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا من عند غيرهم من أهل علم آخر..»، وقال أيضاً: «وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين، لا يفسد الحد عند من يشترطهما..»، وقال الأبناسي في «الشذا الفياح» (٢٨): «وجوابه أن قول المصنف عند أهل الحديث يخرج نظر الفقهاء».

(٢) فيه أمران: **الأول**: أن هذا التعريف أشمل من تعريف ابن الصلاح، وذلك أن المتمعن في تعريف ابن الصلاح رحمه الله يجده يشترط فيه أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أما تعريف المصنف فإنه يدخل فيه المرفوع وغيره. =

فأعلى مراتبِ المجمَع عليه(١):

مالكٌ، عن نافع، عن ابن عُمَر(٢).

أو: منصورٌ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله(٣).

= أما الآخر: فإن اشتراط عدم التدليس في رواة الصحيح سبقه إليه الشافعي رضي الله عنه فقال في «الرسالة» (١٠٠١): «... بريأً من أن يكون مدلساً يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه...». إلا أن هذا شرط زائد، ليس على الصناعة الحديثية، وهو منقوض بإخراج صاحبي الصحيحين للمدلسين، كابن جريج، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة، وغيرهم كثير، وحينئذ يمكن تأويل كلام المصنف إلى: أن لا يتبين أنه دلس ذلك الخبر الذي رواه ذلك المدلس. والله أعلم.

(١) يفهم من ذلك أن للحديث الصحيح مراتب؛ لأن أعلى مراتب الصحيح تقتضي وجود أدناه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مقتضى كلام المصنف، أن من سيذكرهم من أكابر أهل هذا العلم، ولما كان الأمر كذلك استغني به عن الترجمة لكل راو من رواة السلاسل الحديثية، وعوضاً عن ذَلِكَ، سأحاول أن أذكر ما خرج به أصحاب الكتب الستة بتلك الأسانيد مع بيان من رجح ذلك السند، والله الموفق.

(٢) هذا السند رجحه البخاري، انظر: «معرفة علوم الحديث» (٢٢٦)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (٨١ و٨٢) و«الاقتراح» (١٨٨)، وأخرج به الستة (٣٠١) حديثاً موزعةً: البخاري (٨٢)، ومسلم (٦٢)، وأبو داود (٣٩)، وابن ماجه (١٤)، والترمذي (٦)، والنسائي (٤٣) مجتبى و(٥٥) كبرى. وانظر: «التحفة» (٨٣٢١ ـ ٨٤٠١).

(٣) هذا السند رجحه ابن المبارك، ووكيع، والعجلي كما في «نكت ابن حجر» (٧٦)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٢٩) إلا أنهم زادوا في أوله سفيان الثوري وأخرج به الستة (٥٤) حديثاً موزعةً: البخاري (١٢)، ومسلم (١٣)، وأبو داود (٢)، وابن ماجه (٤)، والترمذي (٣)، والنسائي (٧) مجتبى و(١٣) كبرى. وانظر: «التحفة» (٩٤٥٠ ـ ٩٤٦٠).

تنبيه: خالف المصنف شيخه في سرد هذا السند، فقد رواه ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (١٨٨) ـ وهو المادة الأم لهذا الكتاب ـ فقال: =

أو: الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه[١].

أو: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة[٢].

ثم بعدَهُ:

مَعْمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة[٣].

أو: ابنُ أبي عَرُوبة، عن قتادةَ، عن أنس[٤].

= وعن يحيى بن معين أجودها: الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله. قال وكيع فيما نقله الحافظ في «النكت»: «الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور».

(١) هذا السند رجحه إسحاق بن راهويه والإمام أحمد بن حنبل، انظر: «معرفة علوم الحديث» (٢٢٨)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (٨٢) ونقل ابن حجر في «نكته» (٨١) عن البرديجي أنه قال: «أجمع أهل النقل على صحة حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه...» وأخرج به الستة (٥٠٦) أحاديث موزعةً: البخاري (١١٨)، ومسلم (٩٥)، وأبو داود (٣٤)، وابن ماجه (٣١)، والترمذي (٣٤)، والنسائي (٧٧) مجتبى و(١١٧) كبرى. وانظر: «التحفة» (٦٧٩٨ ـ ٧٠١٧).

(٢) هذا السند رجحه الإمام البخاري، انظر: «معرفة علوم الحديث» (٢٢٧)، و«نكت ابن حجر» (٧٧). وأخرج به الستة (٥٣١) موزعةً: البخاري (١٥٨)، ومسلم (١٢٤)، وأبو داود (٣٣)، وابن ماجه (٢٢)، والترمذي (٣٠)، والنسائي (٥٧) مجتبى و(١٠٧) كبرى. وانظر: «التحفة» (١٣٦٥٨ـ ١٣٩٣٦).

(٣) هذا السند رجحه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٣٠). وأخرج به الستة (١٧٨) حديثاً موزعةً: البخاري (٦٧)، ومسلم (٨٢)، وأبو داود (١١)، وابن ماجه (١)، والترمذي (٩)، والنسائي (٢) مجتبى و(٦) كبرى. وانظر: «التحفة» (١٤٦٧٦ ـ ١٤٧٩٩).

(٤) أخرج به الستة (١٦٩) حديثاً موزعةً: البخاري (٣٩)، ومسلم (٢٩)، وأبو داود (١٤)، وابن ماجه (١٥)، والترمذي (١١)، والنسائي (٢٣) مجتبى و(٣٨) كبرى. وانظر: «التحفة» (١١٦٨ ـ ١٢٢٧).

أو: ابنُ جُرَيج، عن عطاء، عن جابر(١)، وأمثالُه.

ثم بعدَهُ في المرتبةِ:

الليثُ، وزهير، عن أبي الزُّبيرِ، عن جابرٍ(٢).

أو سماكٌ، عن عكرمةَ، عن ابن عباسٍ(٣).

أو: أبو بكر بن عَيّاش، عن أبي إسحاق، عن البَرَاء(٤).

---

(١) لم أقف على من رجح هذا السند وفي ترجيحه نظر، وذلك أني وجدت عطاءً كثيراً ما يدخل أبا الزبير بينه وبين جابر، أما ما رجحه المصنف فقد أخرج به الستة (٨٦) حديثاً موزعةً: البخاري (٢٣)، ومسلم (١٩)، وأبو داود (٥)، وابن ماجه (٢)، والترمذي (١)، والنسائي (١٢) مجتبى و(٢٤) كبرى. وانظر: «التحفة» (٢٤٤٦ ـ ٢٤٦٧).

(٢) لم يخرج البخاري بهذا الإسناد شيئاً وهو مقرون، وأخرج الستة بإسناد زهير (٤٨) حديثاً وبإسناد الليث (١٠٤) أحاديث.

(٣) لم أقف على من سبق المصنف بترجيح هذا السند، بل إنه للضعف أقرب منه للصحيح، وذلك إن رواية سماك عن عكرمة مضطربة، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ٣١٠ (٢٥٦٤) عن يعقوب بن شيبة أنه قال: «قلت لعلي بن المديني: رواية سماك، عن عكرمة، فقال: مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة وغيرهما يقول: عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص». ونقل أيضاً عن يعقوب قوله: «وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح». لذا قال الحافظ في «التقريب» (٢٦٢٤) عن سماك: «صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد كان تغير بأخرة فكان ربما يلقن».
قلت: ولعل هذا الاضطراب هو الذي دفع صاحبي الصحيحين إلى العزوف عن التخريج بهذه السلسلة، وأما الباقون فقد أخرجوا به (٦٧) حديثاً موزعةً: أبو داود (١٤)، وابن ماجه (١٤)، والترمذي (١٨)، والنسائي (١٠) مجتبى و(١١) كبرى. وانظر: «التحفة» (٦١٠٣ ـ ٦١٣١).

(٤) لم يخرج صاحبا الصحيحين به شيئاً، وأما الباقون فقد أخرجوا به (٨) =

أو: العلاءُ بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة[١]، ونحوُ ذلك من أفراد البخاري أو مسلم.

الحَسَن[٢]:

وفي تحرير معناه اضطراب[٣]، فقال الخَطَّابيُّ[٤] رَحِمَهُ اللهُ: «هو ما عُرِفَ مَخْرجُه، واشتَهَر رجالُه، وعليه مَدارُ أكثرِ الحديث، وهو الذي يَقبَلُه أكثرُ العلماء، ويَستعملُه عامَّة الفقهاء». وهذه عبارةٌ ليسَتْ على صِناعة الحدودِ والتعريفات؛ إذ الصحيحُ يَنطَبقُ[٥] ذلك عليه أيضاً، لكنَّ مُراده مما لم يَبْلُغ درجةَ الصحيح.

= أحاديث موزعةً: أبو داود (١)، وابن ماجه (٢)، والترمذي (٢)، والنسائي (١) مجتبى و(٢) كبرى. على أن رواية أبي إسحاق عن البراء قوية من غير طريق أبي بكر، انظر: «التحفة» (١٧٩٩ ـ ١٩١١).

(١) هذا السند أقوى من قرينيه السابقين، فقد أخرج به الجماعة ـ سوى البخاري ـ (١٦٩) حديثاً موزعةً: مسلم (٧٧)، وأبو داود (١٨)، وابن ماجه (١٨)، والترمذي (٣٢)، والنسائي (٦) مجتبى و(١٨) كبرى. وانظر: «التحفة» (١٣٩٧٤ ـ ١٤٠٩٨).

(٢) انظر في الحسن: «معرفة أنواع علم الحديث» (٩٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ١٤٩، و«النكت» (١٨٤)، و«النكت الوفية» ١/ ٢١٩، و«ظفر الأماني» (١٤٤).

(٣) قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (٩٦): «... وذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصنعة، وذلك لأنه أمر نسبيٌّ، شيء ينقدح عند الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه».

(٤) «معالم السنن» ١/ ١١.

(٥) في (ع): «منطبق».

فأقولُ: الحَسَنُ ما ارتَقَى عن درجة الضعيف، ولم يَبلغ درجةَ الصحة.

وإن شِئتَ قلت[1]: الحَسَنُ: ما سَلِمَ من ضعفِ الرواة. فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح. وحينئذٍ يكونُ الصحيحُ مراتبَ كما قدَّمناه، والحسَنُ ذا رُتبةٍ دُونَ تلك المراتب، فجاء الحسَنُ مثلاً في آخِرِ مراتب الصحيح.

وأما الترمذيُّ فهو أوَّلُ من خَصَّ هذا النوع باسم الحَسَن[2]، وذَكَر أنه يريدُ به: أن يَسلم راويه من أن يكون متَّهَماً، وأن يَسلم من الشذوذ، وأن يُروَى نحوهُ من غير وجه[3]. وهذا مشكلٌ أيضاً على ما يقولُ فيه: حسَنٌ غريبٌ، لا

---

(١) لم ترد في (ع).

(٢) في هذا الإطلاق مجال لاستدراك المستدركين وتعقُّب المتعقبين، إذ إنّ اصطلاح الحسن كان معروفاً قبل الترمذي، قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (١٠٥): «ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه ـ يعني: الترمذي ـ والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما»، وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» (٥٢): «وقد وجد التعبير به في شيوخ الطبقة التي قبله كالشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال في كتاب «اختلاف الحديث» عند ذكر حديث ابن عمر: لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا.. الحديث حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد...».

قلت: فحينئذ يمكن تأويل ما ذهب إليه المصنف، بأن الترمذي هو من شهره، وفي ذلك يقول ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (١٠٥): «الرابع كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوَّه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه».

(٣) انظر: «علل الترمذي» الصغير المطبوع آخر «الجامع الكبير» ٦/ ٢٥١.

نعرفه إلا من هذا الوجه[(١)].

وقيل: الحسَنُ ما ضَعْفُه محتَمَلٌ، ويَسوغُ العملُ به[(٢)]. وهذا أيضاً ليس مضبوطاً بضابطٍ يَتميَّزُ به الضَّعْفُ المحتَمَلُ، وقال ابن الصلاح[(٣)] رحمه الله: «إنَّ الحسَنَ قسمان: **أحدُهما**: ما لا يخلو سَنَدُه من مستورٍ لم تَتحقَّق أهليتهُ، لكنه غير مُغَفَّل، ولا خطَّاءٍ، ولا متهمٍ، ويكون المتنُ مع ذلك عُرِف مثلُه أو نحوُه [من وجهٍ آخر][(٤)] اعتَضد به.

وثانيهما: أن يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجةَ رجالِ الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حالِ من يُعَدُّ تفرُّدُه منكَراً، مع عَدَمِ الشذوذِ والعِلة».

فهذا عليه مؤاخذات.

وقد قلت لك: إنَّ الحسَنَ ما قَصُرَ سَنَدُه قليلاً عن رتُبة الصحيح، وسيَظهر لك بأمثلة. ثم لا تَطمَعْ بأنَّ للحسَنِ قاعدةً تندرجُ كلُّ الأحاديثِ الحِسانِ فيها، فأَنَا على إِياسٍ من

---

(١) هذا الإشكال أجاب عنه الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (٤٨) فقال: «إن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً، وإنما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن من غير صفة أخرى».
(٢) قاله ابن الجوزي، انظر: «الموضوعات» ١/ ١٤.
(٣) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث» (١٠٠ ـ ١٠١).
(٤) ما بين المعكوفتين لم ترد في (ع)، والمثبت من(م)، و(س)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (١٠٠).

ذلك[١]، فكم من حديث تردَّدَ فيه الحُفَّاظُ، هل هو حسَنٌ أو ضعيفٌ أو صحيحٌ؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُه في الحديث الواحد، فيوماً[٢] يَصِفُه بالصحة، ويوماً يَصِفُه بالحُسْن، ولربما[٣] استَضعَفَه. وهذا حقٌّ، فإنَّ الحديثَ الحَسَنَ يَستضعفه الحافظُ عن أن يُرَقِّيَه إلى رتبةِ الصحيحِ، فبهذا الاعتبارِ فيه ضَعْفٌ ما، إذ الحَسَنُ لا ينفك عن[٤] ضَعْفٍ مَّا، ولو انفَكَّ عن ذلك لصَحَّ باتفاق[٥].

وقولُ الترمذي: «هذا حديث حسَنٌ صحيحٌ» عليهِ إشكال بأن[٦] الحسَن قاصِرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بين السِّمتَينِ لحديثٍ واحدٍ مُجاذَبَة.

وأُجيبَ عن هذا بشيء لا ينَهض أبداً، بأن[٧] ذلك راجعٌ إلى الإسناد، فيكون قد رُوي بإسنادٍ حسن، وبإسنادٍ صحيح[٨]. [وحينئذ لو قيل: حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، لبَطَلَ هذا الجواب][٩].

---

(١) قال السخاوي في «فتح المغيث» ١/ ١٢٤: «ولكن الحق، أن من خاض بحار هذا الفن، سهل عليه ذلك كما قاله شيخنا ـ يعني: ابن حجر ـ».

(٢) في (ع): «يوماً».

(٣) في (ع): «ربما».

(٤) في (س): «من».

(٥) من قوله: «إن الحسن.. باتفاق» نقله السيوطي في «البحر الذي زخر» ٣/ ١٢٧٤.

(٦) في (ع): «لأن».

(٧) في (م) و(س): «وهو أن».

(٨) في (ع): «بإسناد صحيح وإسناد حسن».

(٩) ما بين المعكوفتين لم ترد في (ع).

وحقيقةُ ذلك أن لو كان كذلك أن يقال: حديثٌ حَسنٌ وَصحيحٌ، فكيف العَملُ في حديثٍ يقول فيه: حسَنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه؟ فهذا يُبطِلُ قولَ من قال: أن يكون ذلك بإسنادين[١].

ويَسُوغُ أن يكون مُرادُه بالحَسَن المعنى اللغويَّ لا الاصطلاحيَّ، وهو إقبالُ النفوسِ وإصغاءُ الأسماعِ إلى حُسنِ مَتْنِه، وجزَالةِ لفظِه، وما فيه من الثوابِ والخير، فكثيرٌ من المتون النبوية بهذه المثابة.

قال شيخنا ابنُ وهب[٢]: «فعلى هذا يَلزمُ إطلاقُ الحَسَنِ على بعضِ الموضوعات ولا قائل بهذا»[٣].

---

(١) للحافظ ابن حجر إجابة تكاد أن تكون أشمل، إذ قال في «نزهة النظر» (٤٧): «إن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يضعفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم. وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقال: حسن أو صحيح، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده، وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد وهذا حيث التفرد وإلا أي إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار الإسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل صحيح فقط إذا كان فرداً؛ لأن كثرة الطرق تقوي».

(٢) المشهور بابن دقيق العيد ترجمه المصنف في «تذكرة الحفاظ» (١٤٨١) فقال: «الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي والشافعي صاحب التصانيف. . .» وسيذكره المصنف بما اشتهر به لاحقاً.

(٣) هذا القول تعقبه الزركشي في «نكته» ١/ ٣٧١ فقال: «وفيه نظر؛ =

ثم قال: «فأقولُ: لا يُشْتَرَطُ في الحَسَنِ قيدُ القُصور عن الصحيح، وإنما جاء القصورُ إذا اقتُصر على حديث حَسَن، فالقصورُ يأتيه من قيدِ الاقتصار، لا من حيث حقيقتهُ وذاتهُ».
ثم قَالَ: «فللرُواةِ صفاتٌ تقتضي قَبولَ الرواية، ولتلك الصفاتِ دَرَجَاتٌ بعضُها فوقَ بعض؛ كالتيقُّظِ والحفظِ والإتقان، فوجودُ الدَّرَجةِ الدنيا كالصدقِ مثلاً وعَدَمِ التُّهمة، لا ينافيه وجودُ ما هو أعلى منهُ من الإتقانِ والحفظ. فإذا وُجدت الدرجةُ العُلْيا، لم يُنافِ ذلك وجودُ الدنيا كالحفظ مع الصدق، فَصحَّ أن يقال: حسَنٌ باعتبار الدنيا، صحيحٌ باعتبار العُلْيا. ويَلزَمُ على ذلك أن يكون كلُّ صحيحٍ حسناً، فيُلتَزَمُ ذلك، وعليه عبارات المتقدمين، فإنهم يقولون فيما صَحَّ: هذا حديثٌ حسن»(١).

= لأن الحسن الذي ذكره ابن الصلاح إنما هو قرين الصحيح وليس المراد به الحسن المطلق».

(١) انظر: «الاقتراح» (١٩٩ ـ ٢٠٠).

مما تقدم ينجلي لنا بوضوح أن المصنف عرف الحديث الحسن ثلاث مرات، فقال في **الأولى**: «الحسن: ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحة».

وقال في **الثانية**: «الحسن: ما سلم من ضعف الرواة».

والثالثة: «الحسن: ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح».

ولا يخفى أنَّ الأول والثالث ينبعان من منبع واحد ويشكل على الاثنين معرفة الحد الذي بموجبه يرتقي الحديث عن الضعيف ويتقاصر عن الصحيح. وأما الثاني فإنَّ أي حديث إن سلم من ضعف الرواة صح باتفاق كما ذكر ذلك المصنف.

والذي أحب أن أنبه عليه هنا: أن غالب من عرَّف الحديث الحسن =

قلتُ: فأعلى مراتب الحَسَن:

بَهْزُ بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّه[١].

= لم يتطرق إلى الأساس الذي يمكن أن نعتمده في تثبيت راوي الحديث الحسن، والذي على أساسه يمكن أن نعتبر ذلك الحديث حسناً، وهو الذي حاول شيخنا ماهر ياسين الفحل إيجاده، فقال في تعليقه على «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ١٥٠: «وقد تبين لنا أن راوي الحسن لذاته هو الراوي الوسط الذي روى جملة من الأحاديث فأخطأ في بعض ما روى وتوبع على أكثر ما رواه، فراوي الحسن: الأصل في روايته المتابعة والمخالفة، وهو الذي يطلق عليه الصدوق؛ لأن الصدوق هو الذي يهم بعض الشيء فنزل من رتبة الثقة إلى رتبة الصدوق. فما أخطأ فيه وخولف فيه، فهو من ضعيف حديثه، وما توبع عليه ووافقه من هو بمرتبته أو أعلى فهو من صحيح حديثه. أما التي لم نجد لها متابعةً ولا شاهداً فهي التي تسمى بـ (الحسان)؛ لأنا لا ندري أأخطأ فيها أم حفظها، لعدم وجود المتابع والمخالف، وقد احتفظنا بهذه الأحاديث التي لم نجد لها متابعاً ولا مخالفاً وسميناها حساناً؛ لحسن ظننا بالرواة؛ ولأن الأصل في رواية الراوي عدم الخطأ..» انتهى كلام شيخنا حفظه الله.

فإذن الأصل في تعريف الحديث الحسن هو تحديد راويه، والذي قدمناه من كلام شيخنا ـ حفظه الله ـ نستخلص منه أن الحديث الحسن هو ما تفرد به الراوي الصدوق على أن لا يكون حديثه شاذاً ولا معلّاً، ويكون الراوي مع ذلك يرتفع عن أن يكون ممن يعد تفرده منكراً، والله أعلم.

أما ما يخص تعريف الترمذي للحديث الحسن أو بصورة عامة الإطلاقات التي يطلقها الترمذي في أحكامه على الأحاديث، فإني لم أقف على ما يشفي الغليل منها، ولعل من خاض شرح هذه الإطلاقات من أهل العلم إلا تعقب، وقد سُأل شيخنا في دار الحديث العراقية حرسها الله من كل مكروه عن إطلاقات الترمذي وما يجب أن نسلكه فيها فقال: «أنا أختار فيها التوقف لحين الحصول على عدد من النسخ الخطية المعتمدة بحيث تكون مرجعاً لمن أراد شرح تلك الإطلاقات» وهذا هو الصواب، والله أعلم.

(١) أخرج الأربعة بهذا الإسناد (٤٤) حديثاً موزعةً: أبو داود (٩)، =

و: عَمْرو بن [شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه(١).

و: محمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة(٢).

و: ابنُ إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِي، وأمثالُ ذلك(٣).

وهو قِسمٌ مُتجاذَبٌ بين الصحةِ والحُسن، فإنَّ عِدَّةً من الحُفَّاظ يصحِّحون هذه الطرق، وينعتونها بأنَّها من أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يُتَنازَعُ فيها، بعضُهم يُحسِّنونها، وآخَرُون يُضعِّفونها؛ كحديث الحارثِ بن عبد الله(٤)،

= وابن ماجه (٥)، والترمذي (١٠)، والنسائي (٧) مجتبى و(١٣) كبرى، وانظر: «التحفة» (١١٣٨٠ ـ ١١٣٩٣).

(١) هذا السند أقوى من سابقه يدل على ذلك أن الأربعة أخرجوا به (٣٣٦) حديثاً موزعةً: أبو داود (٩١)، وابن ماجه (٦٢)، والترمذي (٣٥)، والنسائي مجتبى (٥٧) وفي الكبرى (٩١). وانظر: «التحفة» (٨٦٥٦ ـ ٨٨٢٢).

(٢) يتميز هذا الإسناد عن سابقيه أن الإمام مسلماً خرَّج به في حين أن الأسانيد السابقة لم يخرج بها. وأخرج به الخمسة (١٣٦) موزعةً: مسلم (١)، وأبو داود (٢١)، وابن ماجه (٣٦)، والترمذي (٤١)، والنسائي مجتبى (١١) وفي الكبرى (٢٦). وانظر: «التحفة» (١٥٠٠٤ ـ ١٥١٢٦).

(٣) من قوله: «فأعلى مراتب.. وأمثال ذلك» نقله السيوطي في «البحر الذي زخر» ٣/ ٩٩٣ ـ ٩٩٤.

(٤) أما التمثيل بهذا الراوي لراوي الحديث الحسن فهو أمر فيه نظر شديد وبعيد، وذلك لأن أربعةً من أكابر هذا الفن نصوا على تكذيب هذا الراوي، فقد كذبه الشعبي وأبو إسحاق وأبو بكر بن عياش وأبو خيثمة. انظر: «تهذيب الكمال» ٢/ ١٨ (١٠١٠)، و«ميزان الاعتدال» (١٦٢٧).

وعاصم بن ضَمْرة(١)، وحَجَّاج بن أَرْطَاة(٢)، وخُصَيْف(٣)، ودَرَّاجٍ أبي السَّمْح(٤)، وخلقٍ سِواهم.

الضعيف(٥):

ما نَقَصَ عن درجةِ الحَسَنِ قليلاً(٦).

---

(١) ترجمه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٣٠٦٣) فقال: «صدوق».

(٢) ترجمه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (١١١٩) فقال: «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

(٣) وهو ابن عبد الرحمٰن ترجمه الحافظ بن حجر في «التقريب» (١٧١٨) فقال: «صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء».

(٤) وهو ابن سمعان، ترجمه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (١٨٢٤) فقال: «صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف».

(٥) انظر في الضعيف: «معرفة أنواع علم الحديث» (١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/١٧٦، ونكت ابن حجر (٢٧٦)، و«النكت الوفية» ١/٣٠٤.

(٦) هكذا عرَّفه غالب أهل الاصطلاح، وفي هذا المقام لا بد من بيان لمشروعية الاحتجاج بالحديث الضعيف.

فأقول: أول ما يجب على الباحث معرفته في هذا الأمر هي مسألة التوافق والتناقض، فمتى وجدنا حديثاً له ما يوافقه في الباب كان ذلك عامل قبول للحديث، ومتى ترجحت عندنا قرائن رد هذا الحديث من تفرد الهلكى، أو نكارة المتن، رد بحسب تلك القرائن، فمسألة التوافق والتناقض مضمونها توافق ذلك الحديث مع أحاديث الباب أو مناقضتها له. قال الإمام أحمد: «طريقتي لست أخالف ما ضعف من الحديث إن لم يكن في الباب ما يدفعه» ينظر: «التحبير شرح التحرير» (١٩٥٥).

وقد وضع أئمة هذا الشأن ضوابط وشروطاً يتم بموجبها قبول الحديث الضعيف، قال الحافظ ابن حجر فيما نقله السيوطي في «تدريب الراوي» (٢٦٤ ـ ٢٦٥): «**أحدهما**: أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه. نقله العلائي.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به.

ومن ثَمَّ تُرِدِّدَ في حديثِ أُنَاسٍ، هل بَلَغ حديثُهم إلى درجةِ الحَسَنِ أم لا؟.

وبلا ريبٍ فخَلْقٌ كثيرٌ من المتوسطين في الروايةِ بهذه المثابة. فآخِرُ مراتب الحَسَنِ هي أول مراتب الضَّعيف، أعني: الضعيفَ الذي في السُّنَن وفي كتب الفقهاء ورُواتُه ليسوا بالمتروكين؛ كابن لَهِيعَة[1]، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم[2]،

= والثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط، ذكرهما ابن عبد السلام وابن دقيق العيد». وقال المصنف في «سير أعلام النبلاء» ٨/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤: «لهذا أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام والترخيص قليلاً لا كل الترخص في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف سنده لا ما اتهم رواته، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها، بل يروونها للتحذير منها والهتك لحالها، فمن دلسها أو غطى تبيانها فهو جان على السنة خائن لله ورسوله، فإن كان يجهل ذلك فقد يعذر بالجهل، ولكن سلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون». ومن المفيد هنا أن نذكر أن الحديث الضعيف إذا كان في فضائل الأعمال أجمعت الأمة على العمل به، قال النووي في «الأذكار» (٢٢): «قال العلماء من المحدّثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة فمن المستحب أن يتنزه عنه، ولكن لا يجب». وقال اللكنوي في «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» (٥٢): «حكى النووي في عدة من تصانيفه: إجماع أهل الحديث وغيرهم على العمل به في الفضائل ونحوها خاصة، وكذلك نقل الإجماع علي القاري في مقدمة «المصنوع»».

(١) ترجمه الحافظ في «التقريب» (٣٥٦٣) فقال: «صدوق».

(٢) ترجمه الحافظ في «التقريب» (٣٨٦٥) فقال: «ضعيف».

وأبي بكر بن أبي مريم الحمصي[(١)]، وفَرَج بن فَضَالة[(٢)]، ورِشْدين[(٣)]، وخلقٍ كثيرٍ.

المطروح[(٤)]:

ما انحطَّ عن رُتبةِ الضعيفِ. ويُروَى في بعض المسانيد الطِّوال وفي الأجزاء، وفي «سنن ابن ماجَهْ» و«جامع» أبي عيسى.

مثلُ عَمْرِو بن شَمِر، عن جابر الجُعفي، عن الحَارِث، عن عليّ[(٥)].

---

(١) ترجمه الحافظ في «التقريب» (٧٩٧٤) فقال: «ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط».

(٢) ترجمه الحافظ في «التقريب» (٥٣٨٣) فقال: «ضعيف».

(٣) لم يبين المصنف مراده برشدين لوجود اثنين من الرواة بهذا الاسم الأول وهو ابن سعد بن مفلح المري، قال عنه الحافظ في «التقريب» (١٩٤٢) «ضعيف»، والآخر وهو ابن كريب بن أبي مسلم الهاشمي، قال عنه الحافظ في «التقريب» (١٩٤٣) «ضعيف» على أن الأول أظهر.

(٤) نقل السخاوي في «فتح المغيث» ١/ ٢٧١ عن المصنف أنه قال في تعريف المطروح: «ما نزل عن رتبة الضعيف وارتفع عن الموضوع». وهذا التفريق بين الضعيف والمطروح يجب أن يعض عليه بالنواجذ؛ فإن أهل الاصطلاح وإن لم يتعرض أحد منهم لهذا النوع إلا أن واقع الحال يفرض هذا التفريق؛ لأن الراوي الضعيف من الممكن أن ينجبر ضعفه إذا توبع بمثله أو أقوى منه، أما المتروك أو المتهم بالكذب وهو راوي الحديث المطروح فإن المتابعات لا تفيده شيئاً، ولا تجبر ضعفه إلا أن يروى ذَلِكَ الحديث من طريق ثقة فيصح من حديث الثقة، والله أعلم.

(٥) مثَّل به الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٣١) لأوهى أسانيد آل البيت.

وكصَدَقَة الدَّقِيقي، عن فَرْقَدٍ السَّبَخي، عن مُرَّةَ الطَّيِّب، عن أبي بكْر(١).

وجُوَيْبِر(٢)، عن الضحاك، عن ابن عباس.

وحفص بن عُمَر العَدَني، عن الحكَم بن أبان، عن عكرمة(٣).

وأشباهُ ذلك من المتروكين، والهَلْكَى، وبعضهم أفضل من بعض.

المَوضوع(٤):

ما كان مَتْنُه مخالفاً للقواعد، وراويه كذَّاباً؛ كالأربعين الوَدْعانيَّة(٥)،

---

(١) هذا الإسناد هو الذي عناه المصنف بقوله: «وفي سنن ابن ماجه وجامع أبي عيسى»، فقد أخرج به الترمذي حديثين برقم (١٩٤٦) و(١٩٦٣)، وابن ماجه حديثاً واحداً برقم (٣٦٩١)، إلا أن هذا التخريج لا يفيد هذا الإسناد قوة، بل يكفي به ضعفاً أن الحاكم ﷺ مثَّل به في «معرفة علوم الحديث» (٢٣٢) لأوهى أسانيد الصديق ﷺ.

(٢) ترجمه الحافظ في «التقريب» (٩٨٧) فقال: «ضعيف جداً».

(٣) مثَّل به الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٣٣) لأوهى أسانيد اليمانيين.

(٤) انظر في الموضوع: «الموضوعات» لابن الجوزي، و«اللآلئ المصنوعة»، و«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع».

(٥) قال ابن ناصر الدين فيما نقله المصنف في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (٧٩٨٩) ترجمة: (محمد بن علي بن ودعان) صاحب الأربعين: «رأيته ولم أسمع منه؛ لأنه كان متهماً بالكذب وكتابه في الأربعين سرقه من عمه أبي الفتح، وقيل: سرقه من زيد بن رفاعة، وحذف منه الخطبة وركب على كل حديث منه رجلاً أو رجلين إلى شيخ ابن رفاعة =

وكنسخةِ عليٍّ الرِّضَا المكذوبةِ عليه(١).

وهو مراتب، منه: ما اتفقوا على أنه كَذِب. ويُعرَفُ ذلك

= وابن رفاعة وضعها أيضاً ولفق كلمات من رقائق كلمات الحكماء ومن قول لقمان وطول الأحاديث..».

أقول: ثم مثل المصنف بأحد تلك الأحاديث، فساق بسنده إلى أنس بن مالك أنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ على ناقته الجدعاء فقال: «أيها الناس كأن الموت على غيرنا كتب، وكأن الحق فيها على غيرنا وجب، وكأن الذي نشيع من الأموات سفر عما قريب إلينا راجعون، بيوتهم، أجداثهم، ونأكل تراثهم»، وكلام أهل العلم في بيان حال ابن ودعان وكتابه مبسوط في كتب التراجم، أعاذنا الله من هذه الفضيحة.

(١) علي الرضا هو ابن موسى الكاظم، قال الذهبي في «السير» ١٧/ ٣٩٩: «الإمام، السيد، أبو الحسن علي الرضى بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين الهاشمي العلوي، المدني. وأمه نوبية، اسمها: سكينة. مولده: بالمدينة، في سنة (١٤٨)، عام وفاة جده... توفي سنة (٢٠٣)».

أما هذه النسخة فقال عنها في المصدر السابق ١٧/ ٤٠٤: «وهو بريء من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه، فمنها:

عن أبيه، عن جده، عن آبائه، مرفوعاً: «السبت لنا، والأحد لشيعتنا، والاثنين لبني أمية، والثلاثاء لشيعتهم، والأربعاء لبني العباس، والخميس لشيعتهم، والجمعة للناس جميعاً».

وبه: «لما أسري بي، سقط من عرقي، فنبت منه الورد».

وبه: «ادهنوا بالبنفسج، فإنه بارد في الصيف، حار في الشتاء».

وبه: «من أكل رمانة بقشرها، أنار الله قلبه أربعين ليلة».

وبه: «الحناء بعد النورة أمان من الجذام».

وبه: (كان النبي ﷺ إذا عطس، قال له علي: رفع الله ذكرك، وإذا عطس علي، قال له النبي ﷺ: أعلى الله كعبك)».

فهذه أحاديث وأباطيل من وضع الضلال.

بإقرار واضعِه، وبتجربةِ الكذبِ منه، ونحوِ ذلك[١].

ومنه: ما الأكثرون على أنه موضوع، والآخَرُون يقولون: هو حديثٌ ساقطٌ مطروح، ولا نَجسُرُ أن نُسمِّيَه موضوعاً.

ومنه: ما الجمهورُ على وَهْنِه وسُقوطِه، والبعضُ على أنه كذِب[٢].

ولهم في نقد ذلك طُرقٌ متعدِّدةٌ، وإدراكٌ قويٌّ تَضِيقُ عنه عباراتُهم، من جِنسِ ما يُؤتاه الصَّيرفيُّ الجِهْبِذُ في نقدِ الذهب والفضة، أو الجوهريُّ لنقدِ الجواهرِ والفُصوصِ لتقويمها[٣].

فلكثرةِ ممارستِهم للألفاظ النبوية إذا جاءهم لفظٌ ركيكٌ، أعني مُخالِفاً للقواعد، أو فيه المجازفةُ في الترغيبِ والترهيبِ، أو الفضائلِ، وكان بإسنادٍ مُظلمٍ، أو إسنادٍ مُضِيء كالشمس في

---

(١) ودونه في المرتبة الأحاديث التي لا أصل لها فهي شر الموضوعات، ومن المؤسف انتشار هذا النوع من الأحاديث بين عوام الناس، بل إن شهرة بعضها تخطت أحاديث كثيرة في صحيحي البخاري ومسلم أو كتب السنة المعتمدة منها: «النظافة من الإيمان»، و«تنظفوا فإن الإسلام نظيف»، و«اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد»، و«اختلاف أمتي رحمة»، و«الظالم سيفي أنتقم به وأنتقم منه»، و«المعدة بيت الداء والدواء»، و«لعن الله الكاذب ولو كان مازحاً»، و«لا غيبة لفاسق».

(٢) وبكل حال فإذا وقع مثل هذا الاختلاف فيسمى ذَلِكَ الحديث حينئذ مطروحاً فلا تجوز روايته، ولا يعتبر به عند طلب المتابعات، والله أعلم.

(٣) ومن منهج النقاد أنهم إذا قالوا في حديث ما: «لا يصح» في كتب الضعفاء والمتروكين فإنهم يقصدون بذلك البطلان، وإذا قالوه في كتب الأحكام أو السنن فإنهم يريدون بذلك المعنى الاصطلاحي. وانظر مقدمة «المصنوع» بقلم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة طيب الله ثراه.

أثنائِهِ رجلٌ كذابٌ أو وضَّاعٌ، فيحكمون بأنَّ هذا مختلَقٌ، ما قاله رسولُ الله ﷺ، وتَتواطأُ أقوالُهم فيه على شيء واحد[١].

وقال شيخنا ابنُ دقيق العيد: «إقرارُ الراوي بالوضع في رَدِّه، ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً، لجوازِ أن يَكذب في الإِقرار»[٢].

قلتُ: هذا فيه بعضُ ما فيه، ونحن لو افتتحنا بابَ التجويز والاحتمالِ البعيد، لوقعنا في الوسوسة والسفسطة[٣].

نعم كثيرٌ من الأحاديثِ التي وُسِمَتْ بالوضعِ، لا دليلَ على وضعها، كما أنَّ كثيراً من الموضوعاتِ لا نرتابُ في كونها موضوعةٌ.

---

(١) من خلال ما قدمه المصنف يتبين أن للحديث الموضوع علامات منها:
أ ـ ركة الألفاظ.
ب ـ المجازفة في الترغيب أو الترهيب.
ج ـ وصف الراوي بالكذب. وملاك ذلك كله عدم مراقبة الله، وعدم الحياء منه. وانظر: «المنار المنيف» للعلامة ابن القيم رحمه الله.

(٢) «الاقتراح» (٢٢٩).

(٣) تعقبه الحافظ في «نزهة النظر» (٦٩) فقال: «وفهم منه بعضهم أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مراده وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به».
أقول: قول المصنف: «التجويز والاحتمال البعيد» ظاهر في أنه لم يرد عدم العمل بذلك الإقرار وإنما أراد ضعف احتمال كذبه في ذلك الإقرار. وأما السفسطة فهي كلمة يونانية معناها: الغلط والحكمة الموهمة. انظر: «تاج العروس» (٤٨٦٧).

المرسل(١):

عَلَمٌ على ما سَقَط ذكرُ الصحابي من إسناده، فيقول التابعيُّ: قال رسول الله ﷺ(٢). ويقع في المراسيل الأنواعُ الخمسةُ الماضية، فمن صِحاح(٣) المراسيل:

مرسَلُ: سعيد بن المسيَّب(٤).

---

(١) انظر في المرسل: «معرفة علوم الحديث» (١٦٧)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (١٢٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٠٢، و«نكت ابن حجر» (٣١٧)، و«النكت الوفية» ١/ ٣٦٤، و«ظفر الأماني» (٣٤٠).

(٢) عرّفه العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٠٢ فقال: «فالمشهور: أنه ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ...»، وفي هذا التعريف يدخل القول وغيره. وهذا المعنى في تعريف المرسل هو الذي استقر مؤخراً، وذلك أن المتقدمين يطلقون الإرسال على أي انقطاع في السند فتراهم يقولون: فلان عن فلان مرسل، أو يقولون: رواية فلان عن فلان مرسلة.

(٣) قوله: «صحاح» لعله لم يرد بها المعنى الاصطلاحي، وإنما عنى بها أصلحها للاحتجاج من غيرها، ولما كان ذلك كذلك، استغنى بموجبه عن الترجمة لمن سيذكرهم المصنف، باعتبار أن من كانت مراسيله أصح المراسيل فحتماً سيكون من الثقات، وعوضاً عن الترجمة لكل راو سأذكر بعض من أرسل عنهم وعمدتي في ذلك كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم، و«جامع التحصيل» للعلائي، و«تحفة التحصيل» للعراقي، والله الموفق.

(٤) لم يصح له سماع من أبي بكر، ولا من عمر، ولا من زيد بن ثابت، ولا من أبي بن كعب، ولا من أبي ذر، ولا من عمرو بن العاص، ولا من أنس بن مالك، ولا من سعد بن عبادة، ولا من ابن أبي ليلى ﷺ. انظر: «المراسيل» (٢٤٧) ـ (٢٥٥)، و«الجامع» (٢٤٤)، و«التحفة» (٣٢٣).

و: مرسَل مسروق[١].

و: مرسَلُ الصُّنَابِحِي[٢].

و: مرسَلُ قيس][٣] بن أبي حازم[٤]، ونحو ذلك.

فإنَّ المرسَل إذا صَحَّ إلى تابعي كبير، فهو حُجَّة عند خلق من الفقهاء.

فإن كان في الرُّوَاةِ ضَعيْفٌ إلى مثلِ ابن المسيَّب، ضُعِّفَ

---

(١) ابن عبد الرحمٰن، نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٧/ ٨٥ (٦٤٩٤) عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: «لقيت عمر بن الخطاب فقال: ما اسمك؟ فقلت: مسروق بن الأجدع، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الأجدع شيطان**» أنت مسروق بن عبد الرحمٰن، قال الشعبي: فرأيته في الديوان مسروق بن عبد الرحمٰن»، ونقل أيضاً في ٧/ ٨٦ عن علي بن المديني أنه قال:

«ما أقدم على مسروق أحد من أصحاب عبد الله، صلى خلف أبي بكر، ولقي عمر، وعلياً، ولم يرو عن عثمان شيئاً، وزيد بن ثابت، وعبد الله، والمغيرة، وخباب بن الأرت، هذا ما انتهى إلينا من لقيه أصحاب رسول الله ﷺ».

أقول: أما صلاته خلف أبي بكر فقد أنكرها عبد الرحمٰن بن مهدي. انظر: «المراسيل» (٨١١).

(٢) هو عبد الرحمٰن بن عسيلة، ليست له صحبة. انظر: «المراسيل» (٤٣٧)، والجامع (٤٤٣)، و«التحفة» (٥٨٧).

(٣) من قوله: «شعيب عن أبيه ـ في الحديث الحسن ـ إلى هنا لم ترد في نسخة (ع)».

(٤) لم يسمع من أبي الدرداء، ولا من سلمان، ولا من بلال، ولا من عبد الله بن رواحة، ولا من عبد الرحمٰن بن عوف ﷺ. انظر: «المراسيل» (٦١٨)، و«الجامع» (٦٤٠)، و«التحفة» (٨٦٦).

الحديثُ من قِبَلِ ذلك الرجل[١]، وإن كان متروكاً، أو ساقطاً: وُهِّن الحديثُ وطُرِحَ. ويوُجَدُ في المراسيل موضوعات[٢].

نعم وإن صَحَّ الإسنادُ إلى تابعيٍّ متوسِّطِ الطبقة؛ كمراسيل مجاهد[٣]، وإبراهيم[٤]، والشعبي[٥] فهو مرسَل جيّد، لا بأسَ به، يقبلُه قومٌ ويَرُدُّه آخَرون.

ومن أوهى المراسيل عندهم:

مراسيلُ[٦] الحَسَن[٧]. وأوهى من ذلك:

(١) لم ترد في (س).

(٢) مثال ذَلِكَ ما رواه البيهقي في الشعب (٨١٠) عن الهيثم بن مالك قَالَ: «خطب رسول الله ﷺ، فبكى رجل بين يديه، فقال النَّبيّ ﷺ: «لو شهدكم اليوم كل مؤمن عليه من الذنوب كأمثال الجبال الرواسي لغفر لهم ببكاء هذا الرجل، وذلك أن الملائكة تبكي وتدعوا له وتقول: اللهم شفع البكائين فيمن لم يبك». قَالَ العلّامة الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٩٣٩): «مرسل موضوع».

(٣) نقل الترمذي في «العلل الصغير» ٦/ ٢٤٧، والخطيب في «الكفاية» (٣٨٦) عن يحيى بن سعيد أنه قال: «مرسلات مجاهد أحب إليَّ من مرسلات عطاء بن أبي رباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب».

(٤) نقل الخطيب في «الكفاية» (٣٨٧) عن أحمد أنه قال: «مرسلات إبراهيم لا بأس بها»، ونقل الحافظ ابن حجر في «النكت» (٣٣٢) عن ابن معين أنه قال: «مراسيل إبراهيم النخعي صحيحة إلا حديث تاجر البحرين وحديث القهقهة».

(٥) قال العجلي فيما نقله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١/ ٥٤٣: «مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحاً».

(٦) في (ع): «مرسل»، قَالَ الزركشي في «النكت» ١/ ٣٤٣: «يجوز لك إثبات الياء في الجمع ويجوز حذفها وكذلك مراسيل ومراسل».

(٧) الأقرب أن مراسيل الحسن مختلف في قَبولها وردها، والناظر في =

مراسيلُ(١) الزهري(٢)، وقتادة(٣)، وحُمَيد الطويل(٤)، من صغار التابعين.

وغالبُ المحقِّقين يَعُدُّون مراسيلَ(٥) هؤلاء مُعْضَلاتٍ ومنقطِعات، فإنَّ غالبَ رواياتِ هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابي، فالظنُّ بمُرْسَلِه أنه أَسقَطَ من إسنادِه اثنين(٦).

= «شرح علل الترمذي» ١/٥٣٦ سيجد من النقولات لأهل العلم ما يجعله يتوقف فيها.

(١) في (ع): «مرسل».

(٢) نقل ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١/٥٣٥ عن يحيى بن سعيد أنه قال: «مرسل الزهري شر من مرسل غيره؛ لأنه حافظ، فكل ما قدر أن يسمي سمَّى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه»، ونقل أيضاً عن يحيى بن معين أنه قال: «مراسيل الزهري ليس بشيء»، ونقل عن الشافعي قوله: «إرسال الزهري عندنا ليس بشيء، وذلك إنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم»، وقال البيهقي ١٠/٣٠٧: «ومراسيل الزهري رديئة».

(٣) نقل ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ٢/٥٣٤ عن ابن أبي حاتم أنه قال: «وحدثنا أحمد بن سنان الواسطي، قال: كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء عقلوه».

(٤) أبو عَبيدة البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، من الخامسة، مات سنة اثنتين، ويقال ثلاث وأربعين، وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون «التقريب» (١٥٤٤).

(٥) في (ع): «مرسلات».

(٦) وقد بين الترمذي رحمه الله سبب وهاء عامة المراسيل فقال في «العلل الصغير» ٦/٢٤٨:

«ومن ضعَّف المرسل فإنه ضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً، وأرسله لعله أخذه =

المُعْضَل[(١)]:

هو ما سَقَط من إسنادِه اثنانِ فصاعداً[(٢)].

وكذلك المنقطِع[(٣)]:

فهذا النوعُ قلَّ من احتَجَّ به. وأجوَدُ ذلك ما قال فيه مالكٌ: بلَغَنِي أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: كذا وكذا. فإنَّ مالكاً متثبِّتٌ، فلعلَّ بلاغاته أقوى من مراسِيل مِثل حُمَيد، وقتادة[(٤)].

= عن غير ثقة، قد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثُمَّ روى عنه».

(١) انظر في المعضل: «معرفة علوم الحديث» (١٩٣)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (١٣٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢١٦، و«نكت ابن حجر» (٣٤٩)، و«النكت الوفية» ١/ ٣٩٩.

(٢) وشرطه أن يكون السقوط متوالياً، قال علي بن المديني فيما نقله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٩٣): «إن المعضل من الرواية أن يكون بين المرسل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من رجل وإنه غير المرسل..»، وقال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢١٦: «.. لكن بشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحد..».

(٣) انظر في المنقطع: «معرفة علوم الحديث» (١٧٣)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (١٣٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢١٥، و«نكت ابن حجر» (٣٤٦)، و«النكت الوفية» ١/ ٣٩٩، و«ظفر الأماني» (٣٥٣).

(٤) قَالَ الدارقطني في «العلل» ٦/ ٦٣: «ومن عادة مالك إرسال الأحاديث وإسقاط رجل»، وقال السيوطي في «تدريب الراوي» ١/ ٢١٢: «صنف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل، قَالَ: وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله عن الثقة، عنده مما لم يسنده: أحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث..».

الموقوف(١):

هو ما أُسنِدَ إلى صحابي(٢) من قوله أو فعله.

ومُقابِلُهُ المرفوع(٣):

وهو ما نُسِبَ إلى النبيّ ﷺ من قولِه أو فعلِه(٤).

الموصول(٥):

ما اتَّصَل سَنَدُه، وسَلِمَ من الانقطاع، ويَصدُق ذلك على المرفوع والموقوف.

---

(١) انظر في الموقوف: «معرفة علوم الحديث» (١٤٥)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (١١٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ١٨٤، و«نكت ابن حجر» (٢٩٣)، و«النكت الوفية» ١/ ٣٢٥.

(٢) في (ع): «الصحابي».

(٣) انظر في المرفوع: «معرفة أنواع علم الحديث» (١١٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ١٨٠، و«نكت ابن حجر» (٣١٥)، و«النكت الوفية» ١/ ٣١٦، و«ظفر الأماني» (٢١٠).

(٤) يزاد على هذا التعريف: «التقرير» مثاله ما أخرجه: الطبراني في «الكبير» (١٣١٣٢) عن ابن عمر أنه قال: «كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان، ويسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره».

(٥) في (م) و(س): «المتصل»، وفي (ع) و«الاقتراح» (٢١٢): «الموصول».
أقول: لا تناقض بين اللفظين، بل كلاهما يؤدي معنى واحداً، وفي ذلك يقول ابن الصلاح (١١٦): «ويقال فيه أيضاً: الموصول»، وقال العراقي:

وإن تصل بسند منقولاً فسمِّه متصلاً موصولا

وانظر في الموصول: «معرفة أنواع علم الحديث» (١١٥، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ١٨٣، و«نكت ابن حجر» (٢٩١)، و«النكت الوفية» ١/ ٣٢٣.

المُسْنَد[١]:

هو ما اتصل سَنَدُه بذكرِ النبي ﷺ. وقيل: يَدخُلُ في المسند كلُّ ما ذُكِرَ فيه النبيُّ ﷺ، وإن كان في أثناء سَنَدِه انقطاع[٢].

الشاذ[٣]:

هو ما خالف راويه الثقاتِ، أو ما[٤] انفَرَد به من لا يَحتمِلُ حالُه قبولَ تفرُّدِه[٥].

---

(١) انظر في المسند: «معرفة علوم الحديث» (١٣٧)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (١١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ١٨١، و«نكت ابن حجر» (٢٨٧)، و«النكت الوفية» ١/ ٣١٨.

(٢) بنحو هذا القول قال ابن عبد البر، انظر: «التمهيد» ١/ ٢١. والذي يظهر أن بين الموصول والمرفوع والمسند عموم وخصوص، إذ الموصول صادق على المرفوع والموقوف، والمرفوع والمسند مخصوصان بما رفع إلى النبي ﷺ، إذن الموصول عام والبقية خاصة، وقد تعذر عليَّ إيجاد الفرق بين المرفوع والمسند، اللهم إلا أن يكون المسند أخص من سابقه، فمن الممكن أن يطلق على المرسل مرفوعاً، ولا يجوز أن يطلق عليه مسنداً، والله أعلم.

(٣) انظر في الشاذ: «معرفة علوم الحديث» (٣٧٥)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (١٦٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٤٥، و«نكت ابن حجر» (٤٣١)، و«النكت الوفية» ١/ ٤٥٤.

(٤) لم ترد في (ع).

(٥) هذا تعريف جيد ولكن يجب تقييد راويه بالثقة، إذ لو لم يقيد بهذا القيد لدخل فيه مخالفة الضعيف للثقة، وهو الآتي بعده، والله أعلم.

المنكَر[(١)]:

وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. وقد يُعَدُّ تفرد[(٢)] الصَّدُوقِ منكَراً.

الغريب[(٣)]:

ضِدُّ المشهور. فتارةً ترجعُ غرابتُه إلى المتن، وتارةً إلى السَّنَد[(٤)].

فالغريبُ[(٥)] صادقٌ على ما صَحَّ[(٦)]، وعلى ما لم يصحّ[(٧)]، والتفرُّدُ يكونُ لما انْفَرَدَ به الراوي إسناداً أو متناً، ويكونُ لما تَفَرَّدَ به عن شيخٍ معيَّن[(٨)]، كما يقال: لم يَروِهِ عن

(١) انظر في المنكر: «معرفة أنواع علم الحديث» (١٦٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٥١، و«نكت ابن حجر» (٤١٥)، و«النكت الوفية» ١/ ٤٦٦.

(٢) في (م) و(س): «مفرد» والمثبت من (ع).

(٣) انظر في الغريب: «معرفة أنواع علم الحديث» (٣٧٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ٢/ ٧٢، و«ظفر الأماني» (٢٥٨).

(٤) قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (٣٧٥): «.. فلا يوجد إذن ما هو غريب متناً، وليس غريباً إسناداً..».

(٥) في (م) و(س): «والغريب» والمثبت من (ع).

(٦) كحديث: **«إنما الأعمال بالنيات..»**.

(٧) وهو الغالب على الغرائب، فقلما تجد حديثاً حكم عليه إمام من الأئمة المتقدمين بالغرابة حتى تجد ذلك الحديث مقصوراً عن درجة الاحتجاج، وقد أمعن الأئمة في بيان ضعف الأحاديث الغرائب في غير عنوان من كتب المصطلح، والله أعلم.

(٨) **أقول**: فإن قال قائل: إذا كانت الغرابة والتفرد عنصرين مترادفين فقلما نجد أحدهما إلا ونجد الآخر قرينه، فلماذا هذا التفريق بينهما؟ هذا القول =

سفيان إلا ابنُ مَهْدِي، ولم يَروِه عن ابن جريج إلا ابنُ المبارك[١].

المُسَلْسَل[٢]:

ما كان سَنَدُه على صِفةٍ واحدةٍ في طبقاته. كما سُلْسِلَ بسَمِعتُ، أو كما سُلْسِلَ بالأوليَّةِ إلى سُفْيَانَ وعامَّةُ المسلسلاتِ واهِيةٌ، وأكثُرها باطِلةٌ، لكذبِ رُواتها[٣]. وأقواها المُسَلْسَلُ بقراءة سُورة[٤] الصَّفّ، والمسلسَلُ بالدمشقيين، والمسلسَلُ بالمصريين، والمسلسَلُ بالمحمَّدِين إلى ابن شِهاب[٥].

= أجاب عنه الحافظ في «نزهة النظر» (٣٧) فقال: «.. إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وإما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان أو أغرب به فلان».

(١) الناظر في كتابي«المعجم الأوسط» و«الصغير» للطبراني وكتاب «مسند البزار» سيجد فيهما من هذه العبارة أو نحوها الشيء الكثير، فهذه الكتب من مظان الحديث الغريب، والله أعلم.

(٢) انظر في المسلسل: «معرفة علوم الحديث» (١٧٨)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (٣٧٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ٢/ ٩٠، و«النكت الوفية» ٢/ ٤٨٦، و«ظفر الأماني» (٢٦٨).

(٣) بكل تأكيد مراد المصنف هنا في صفة السند لا في المتن، إذ من الممكن أن يروى ذلك الحديث المسلسل من غير التسلسل الذي روي فيه فيزول ما نخشاه.

(٤) لم ترد في (ع).

(٥) جميع ما ذكره المصنف من أنواع المسلسلات خرجها اللكنوي رحمه الله =

المُعَنْعن[1]:

ما إسنادُه فلانٌ عن فلانٍ. فمن[2] الناس من قال: لا يَثْبُتُ حتى يَصِحَّ لقاءُ الراوي بشيخه[3] يوماً ما، ومنهم من اكتَفَى بمجرَّد إمكان اللُّقِيّ، وهو مذهَبُ مُسْلمٌ، وقد بالَغَ في الردِّ على مخالِفِه[4]. ثم بتقدير تَيَقُّن اللقاء، يُشتَرَطُ أن لا يكون

= في «ظفر الأماني» (٢٦٨ ـ ٣٠٠)، وقال في بداية تخريجها: «فلنزين هذه الأوراق بذكر بعض المسلسلات..».

(١) انظر في المعنعن: «معرفة أنواع علم الحديث» (١٨٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢١٩، و«نكت ابن حجر» (٤٠٨)، و«النكت الوفية» ١/ ٤٠٨، و«ظفر الأماني» (٢١٨).

(٢) في (ع): «ومن». (٣) في (ع): «الشيخه».

(٤) نعم بالغ ﷺ في الرد على مخالفه، فقال في مقدمة «الصحيح» ١/ ٢٢ ـ ٢٣: «.. وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد وتسقيمها بقول لو ضربنا عن حكايته وذكر فساده صفحاً لكان رأياً متيناً ومذهباً صحيحاً؛ إذ الإعراض عن القول المطرح أحرى لإماتته وإخمال ذكر قائله وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجهال عليه. غير أنا لما تخوفنا من شرور العواقب واغترار الجهلة بمحدثات الأمور وإسراعهم إلى اعتقاد خطأ المخطئين والأقوال الساقطة عند العلماء؛ رأينا الكشف عن فساد قوله ورد مقالته، بقدر ما يليق بها من الرد أجدى على الأنام وأحمد للعاقبة إن شاء الله..».

أقول: وقد اختلف الناس في المراد بقول مسلم: «من أهل عصرنا»، فمنهم من قال: أراد علي بن المديني، ومنهم من قال: بل أراد البخاري، ولكلٍّ من القولين ما يرجحه، وهذا الاختلاف لا يفيدنا بشيء؛ إذ الشخصيتان المذكورتان من جبال الحفظ، ومن أوعية العلم، وهما الحكم الذي ترجى حكومته إذا ما قامت نوائب هذا الفن، ولكن الذي يهمنا الاختلاف بين صاحبي الصحيحين في اعتبار شرط قبول الحديث المعنعن، فمسلم شرط لقبول الإسناد المعنعن براءة الراوي من التدليس =

= واكتفى بالمعاصرة بين الراويين وادعى الإجماع عليه، في حين شرط البخاري البراءة من التدليس وأن يثبت أن الراويين قد التقيا ولو لمرة واحدة ـ يعني أن يصرح الراوي عن شيخه بالسماع ولو لمرة واحدة في عموم مروياته ـ والذي يظهر أن شرط البخاري هو المعتمد عليه، ونقل غير واحد من أهل العلم الإجماع عليه.

قال الخطيب في «الكفاية» (٢٩١): «وأهل العلم بالحديث على أن قول المحدّث: فلان عن فلان صحيح معمول به، إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٤٨: «أجمعوا ـ أي أهل الحديث ـ على قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثةً، وهي: عدالة المحدثين في أقوالهم، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا براء من التدليس، قَالَ: وهو قول مالك، وعامة أهل العلم».

وقال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» ١٣٩ ـ ١٤٠: «الصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه.. وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع برائتهم من وصمة التدليس».

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» ١/ ٣٣: «ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده، وهو مذهب علي بن المديني، والبخاري، وأبو بكر الصيرفي الشافعي، والمحققين، وهو الصحيح»، وقال أيضاً في ١/ ١٢٤: «وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون، وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي رده هو المختار الصحيح، الذي عليه أئمة هذا الفن علي بن المديني، والبخاري وغيرهم..»، وقال أيضاً: «.. ودليل هذا المذهب المختار الذي ذهب إليه ابن المديني، والبخاري وموافقوهما: أن المعنعن عند ثبوت التلاقي إنما حمل على الاتصال؛ لأن الظاهر ممن ليس يدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع ثم الاستقراء يدل عليه». =

= وقال ابن رجب في «شرح العلل» (٥٨٦) ـ شارحاً كلام الشافعي ـ: «وظاهر هذا أنه لا يقبل العنعنة إلا عمن عرف منه أنه لا يدلس، ولا يحدث إلا عمن لقيه بما سمع منه، وهذا قريب من قول من قال: إنه لا يقبل العنعنة إلا عمن ثبت أنه لقيه..»، وقال في (٥٨٩): «وأما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله ابن المديني والبخاري وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله..»، وقال في (٥٩٠): «وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي ﷺ فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة قالوا مع ذلك لم يثبت لهم سماع منهم فرواياتهم عنهم مرسلة..»، وقال في (٥٩٥): «وكلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم في هذا المعنى كثير جداً يطول الكتاب بذكره، وكله يدور على أن مجرد ثبوت الرواية لا يكفي في ثبوت السماع، وأن السماع لا يثبت بدون التصريح به، وأن رواية من روى عمن عاصره تارة بواسطة وتارة بغير واسطة يدل على أنه لم يسمع منه إلا أن يثبت له السماع منه من وجه»، وقال في (٥٩٦): «فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره فكيف يصح لمسلم ﷺ دعوى الإجماع على خلاف قولهم؟ بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا، يقتضي حكاية إجماع الحفاظ المعتد بهم على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم..».

وقال المصنف في «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٥٧٣: «وهو الأصوب والأقوى».

وقال الحافظ في «نزهة النظر» (٤٣): «.. وألزم ـ أي: مسلم ـ البخاري بأنه يحتاج أن لا يقبل العنعنة، وما ألزمه ليس بلازم؛ لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في روايته احتمال أن لا يكون سمع؛ لأنه يلزم من جريانها أن يكون مدلساً والمسألة مفروضة في غير المدلس».

وقال فيما نقله البقاعي في «النكت الوفية» ١/ ٤٠٩: «من حكم بالانقطاع =

الراوي عن شيخِهِ مُدَلِّساً، فإن لم يكن حملناه على الاتصال، فإن كان مُدَلّساً، فالأظهَرُ أنه لا يُحمَلُ على السماع، ثم إن كان المدلسُ عن شيخِه ذا تدليسٍ عن الثقات فلا بأس[1]، وإن كان ذا تدليسٍ عن الضعفاءِ فمردود.

فإذا قال الوليد[2] أو بَقِيَّة[3]: عن الأوزاعي، فواهٍ،

= دائماً شدد، ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهَّل، والمذهب الوسط الذي ما بعده إلا التعنت مذهب علي بن المديني، والبخاري، من إنه يشترط اللقاء فقط». وهذا المذهب هو مذهب يحيى بن سعيد القطان، ففي «التاريخ الكبير» ٢٨٦/٥ (٩٢٩) (ترجمة عبد الرحمٰن بن زبيبة): (. . . قال يحيى: أظنه قال: أدرك ابن عمرو، ولم يقل سمعت ابن عمرو).

أقول: ولتبسيط المقام فإن شرط مسلم قائم على مجرد التلاقي، وشرط البخاري قائم على القطع بسماع الراوي من شيخه، وهنا يتجلى بوضوح سطوع شرط البخاري على شرط مسلم، فإذا أمن تدليس الراوي عند الشرطين استدعي شرط البخاري للأمن من الإرسال الخفي. ثم إني وقفت على نص نفيس للكنوي فقال في «ظفر الأماني» (٢٢٢) ـ عقب نقله لعدد من الأقوال في حكم الحديث المعنعن ـ: «والحاصل أنهم اختلفوا فيه على ستة أقوال كلها مرجوحة مردودة، إلا مذهب البخاري ومن تبعه وهو أحوط، ومذهب مسلم ومن تبعه وهو أوسع، فقد دارت الفتوى بينهما»، والله أعلم.

(١) ولا يعرف هذا إلا بسفيان بن عيينة. قال ابن حبان في مقدمة «الصحيح» (١٦١): «وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة نفسه».

(٢) ابن مسلم القرشي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. «التقريب» (٧٤٥٦).

(٣) ابن الوليد بن صائد بن كعب صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. «التقريب» (٧٣٤).

فإنَّهما يُدلسانِ كثيراً عن الهَلْكَى، ولهذا يَتَّقي أصحابُ الصحاح حديثَ الوليد، فما جاء إسنادُه بِصِيغة عن ابن جُرَيج، أو عن الأوزاعي تجنَّبوه. وهذا في زماننا يَعْسُرُ نقدُه على المحدِّث، فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود، عايَنُوا الأصول، وعَرَفوا عِلَلَها، وأمَّا نحن فطالَتْ علينا الأسانيدُ، وفُقِدَت العباراتُ المتيقَّنَة، وبمثلِ هذا ونحوِه دَخَلَ الدَّخلُ[1] على الحاكم في تَصَرُّفِهِ في «المستدرك»[2].

---

(١) في (ع): «الداخل».

(٢) من ألمع ما قيل في بيان سبب ما وقع للحاكم في «المستدرك» من الأوهام، ما سطره يراع المعلمي اليماني تغمده الله بوافر رحمته إذ قال:
«ما وقع من خلل في مستدرك الحاكم له عدة أسباب:
أولاً: حرص الحاكم على الإكثار.
ثانياً: أنه قد يقع له حديث بسند عال أو يكون غريباً مما يتنافس فيه المحدّثون فيحرص على إثباته.
ثالثاً: إنه ولأجل السببين الأولين، ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر لم يلتزم أن لا يخرج ما له علة.
رابعاً: إنه ولأجل السببين الأولين توسع في معنى قوله: «بأسانيد يحتج بمثلها..».
الخامس: إنه شرع في تأليف المستدرك بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة، وقد ضعفت ذاكرته كما تقدم عنه». انظر: «بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني» (١٤٦ ـ ١٤٩).
أقول: وبرغم ما تقدم فإن «المستدرك» فيه كمية هائلة من الأحاديث الصحيحة والحسان وما قاربهما، وكذلك فيه من الفوائد والعوائد الشيء الكثير، فنسأل الله تعالى أن يتجاوز عنا وعنه وعن المسلمين.

التدليس[(١)]:

ما رواه الرجل عن آخَر[(٢)] لم يَسمعه منه، أو لم يُدركه[(٣)].

---

(١) في (ع): «التدليس».
وانظر في التدليس: «معرفة علوم الحديث» (٣٣٨)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (١٥٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٣٤: و«نكت ابن حجر» (٣٨٤)، و«النكت الوفية» ١/ ٤٣٢)، و«ظفر الأماني» (٣٧٦).

(٢) في (م) و(س): «ولم»، علماً أن الواو زيادة من محقق (م) كما أشار إلى ذلك.

(٣) بهذا القول يتبين مذهب المصنف في عدم التفريق بين التدليس والإرسال، وقد سبقه لذلك ابن الصلاح فقال في «معرفة أنواع علم الحديث» (١٥٧): «.. أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً لقيه»، إلا أن هذا القول فيه نظر، قَالَ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٣٥: «وقد حدَّه ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام - ٥/ ٤٩٣ - بأن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، وقد سبق ابن القطان إلى حده بذلك الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ذكر ذَلِكَ في جزء له في معرفة من يترك حديثه أو يقبل. أما إذا روى عمن لم يدركه بلفظ موهم فإن ذَلِكَ ليس بتدليس على الصحيح المشهور».
أقول: إلا أن هذا لا يعني أن كلّاً من التدليس والإرسال أحدهما بمعزل عن الآخر، بل إن أحدهما متضمن للآخر. قَالَ الخطيب في «الكفاية» (٣٥٧): «إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط، وهو الموهن لأمره فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس؛ لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث وذموا من دلسه».

فإن صَرَّح بالاتصال[١] وقال: «حدَّثنا»، فهذا كذَّاب، وإن قال: «عن» احتُمِلَ ذلك، ونُظِرَ في طبقتِهِ هل يُدرِكُ من هو فوقَهُ؟ فإن كان لَقِيَه فقد قرَّرناه، وإن لم يكن لَقِيَه وأمكن[٢] أن يكون مُعاصِرَه، فهو محلُّ تردُّد، وإن لم يكن[٣] فمنقطِع؛ كقتادة عن أبي هريرة[٤]. وحُكْمُ (قال): حُكمُ (عن). ولهم في ذلك أغراض: فإن كان لو صَرّحَ بمن حَدَّثه عن المسمى، لعُرِفَ ضَعْفُه[٥]، فهذا غَرَضٌ مذمومٌ وجِنايةٌ على السُّنَّةِ، ومن يُعاني ذلك جُرِحَ به، فإنَّ الدينَ النصيحة[٦].

وإن فَعَلهُ طَلَباً للعلو فقط، أو إيهاماً بتكثير[٧] الشيوخ، بأن يُسمي الشيخَ مرَّةً ويُكَنيه أخرى، وَيَنْسُبَه إلى صَنْعةٍ أو بلدٍ لا يكادُ يُعرَف به، وأمثال ذلك، كما تقولُ: حدَّثَنا البُخاريُّ، وتَقصِدُ به[٨] من يُبَخِّرُ الناس[٩]، أو: حدَّثنا عليٌّ بما وراءَ

(١) سقط من (ع).
(٢) في (م) و(س): «فأمكن»، والمثبت من (ع).
(٣) في (م) و(س): «يمكن».
(٤) قَالَ أبو حاتم فيما نقله ابنه في «المراسيل» (٦٤٠): «قتادة عن أبي هريرة مرسل».
(٥) وهذا أشهر أسباب التدليس، وقد اشتهر به ابن جريج وابن لهيعة.
(٦) اقتباس من حديث مرفوع، أخرجه: مسلم ١/ ٧٤ (٥٥) (٩٥) من حديث تميم الداري.
(٧) في (ع): «التكثير». (٨) لم ترد في (ع).
(٩) لعل أشهر من وصف بهذه الصنعة: المسند أبو المعالي أحمد بن علي بن البخاري البغدادي البزاز، يقال له ابن البخوري أو ابن المبخر، كان يبخر الناس يوم الجمعة. =

النهر، وتعني به[١] نهراً[٢]، أو حَدَّثنا بزَبِيد[٣]، وتُرِيد موضعاً بقُوص[٤]، أو: حدَّثنا بحَرَّان[٥]، وتُريدُ قريةَ المَرْج[٦]، فهذا مُحْتَمَل، والوَرَعُ تركُه.

ومن أمثلة التدليس: الحَسَنُ عن أبي هريرة. وجمهورُهم على أنه منقطع، لم يَلْقَه[٧]. وقد رُوِيَ عن الحَسَنِ قال: حدَّثنا أبو هريرة. فقيل: عَنَى بحَدَّثَنا: أهلَ بلدِه[٨].

= عاش أبو المعالي أربعاً وثمانين. انظر: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٢٥٤. وهذا النوع يسمى: تدليس الشيوخ.

(١) لم ترد في (ع).

(٢) وهذا النوع فيه نوع تفصيل، فإن قاله البغدادي فإنه يريد به نهر دجلة، وهو النهر العظيم المشهور الذي يشق بغداد. «مراصد الاطلاع» ٢/ ٥١٥. وأما عند الإطلاق فإنه يريد به نهر جيحون ـ بالفتح ثم السكون ـ، وحاء وواو ونون، وهو وادي خراسان وعليه مدينة اسمها جيحان ينسب إليها مخرجه من جبل يقال له: ربوساران. «مراصد الاطلاع» ١/ ٣٦٥. وهذا النوع من التدليس يسمى: تدليس الأمكنة.

(٣) بالفتح، ثم بالكسر، وياء مثناة من تحت: اسم واد به مدينة يقال لها: الخصيب، وهي التي تسمى اليوم زبيد، وهي مشهورة باليمن. «مراصد الاطلاع» ٢/ ٦٥٨.

(٤) بالضم ثُمَّ بالسكون وصاد مهملة: مدينة كبيرة عظيمة واسعة، هي قصبة صعيد مصر. «مراصد الاطلاع» ٣/ ١١٣٣.

(٥) مدينة قديمة قصبة ديار مضر بينها وبين الرها يوم وبين الرقة يومان، قيل: هي أول مدينة بنيت بعد الطوفان، وكانت منازل الصابئة الحرانيين الذين يذكرهم مصنفو الملل والنحل، وهي مهاجر الخليل عليه السلام. «مراصد الاطلاع» ١/ ٣٨٩.

(٦) وهي الأرض الواسعة فيها نبت كثير. «مراصد الاطلاع» ٣/ ١٢٥٤.

(٧) لم ترد في (ع).

(٨) اختلف الناس في سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه ما بين مثبت وناف، =

وقد يؤدي تدليسُ الأسماء إلى جهالةِ الراوي الثقة، فيُرَدُّ خبَرُه الصحيح.

فهذه مَفْسَدَة، ولكنها في غير جامع البخاري ونحوِه، الذي تَقرَّرَ أنَّ موضوعَه للصحاح، فإنَّ الرجلَ قد قال في «جامعه»: حدَّثنا عبدُ الله. وأراد به: ابنَ صالح المصري[1].

= قَالَ الطبراني في «المعجم الصغير» (٤٠٩): «.. وقد قيل إن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، وقال بعض أهل العلم: إنه سمع منه»، ولكن القول الراجح إنه لم يسمع منه فقد نقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٠٤) عن علي بن المديني، و(١٠٦) عن أيوب السختياني، و(١٠٨) عن بهز، و(١٠٩) عن أبيه أنهم قالوا: «الحسن لم يسمع من أبي هريرة»، وقال في (١١١): «سمعت أبي يقول وذكر حديثاً حدثه مسلم بن إبراهيم: قَالَ حدثنا ربيعة بن كلثوم، قَالَ: سمعت الحسن يقول: حدثنا أبو هريرة، قَالَ: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث. قَالَ أبي: لم يعلم ربيعة بن كلثوم شيئاً، لم يسمع الحسن من أبي هريرة شيئاً. قلت لأبي رحمه الله: إن سالم الخياط روى عن الحسن قَالَ سمعت أبا هريرة. قَالَ أبي: هذا ما يبين ضعف سالم». أما ما ذكره المصنف من تدليس الحسن البصري فالذي نجزم به بما لا يقبل الشك، ونقطع به قطع اليقين أن الحسن البصري بإمامته في الزهد، والورع، وتقى الله ﷻ، بريئاً مما وصف به، وإن رويت بعض الآثار وفيها نحو ما ذكره المصنف فإنه من صنيع الرواة المدلسين الذين رووا عن الحسن، أو إن الإسناد لا يصح إلى الحسن فيها، والله تعالى أعلم.

(١) كلمة: «المصري» لم ترد في (ع). وقد أخرج له البخاري رحمه الله ثلاثة أحاديث، قَالَ في جميعها: «حدثنا عبد الله» وأراد به ابن صالح، وأما إن كان بغير هذه الصيغة ـ أعني: أنه ذكره باسمه الصريح أو بكنيته ـ فله ستة أحاديث غير التي ذكرناها، وعلى هذا فله في الصحيح تسعة أحاديث جميعها عن الليث بن سعد. بين ذَلِكَ وناقش سبب إخراج البخاري لهذا الشيخ، الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٥٣٤).

وقال: حدَّثنا يعقوب. وأراد به: ابنَ كاسِب[١]. وفيهما لِين[٢].
وبكل حالٍ: التدليسُ منافٍ للإخلاص، لما فيه من التزيُّن.

المضطرب[٣]:

ما رُوي على أوجهٍ مختلِفة، فَيعتلُّ الحديث، فإن كانت العِلّةُ غيرَ مؤثرة، بأن يَرويَه الثَّبْتُ على وجهٍ، ويخالِفَه[٤] واهٍ،

(١) قَالَ الحافظ في «هدي الساري» (٥٨٣): «روى البخاري في كتاب الصلح، وفي فضل من شهد بدراً حديثين عن يعقوب غير منسوب، عن إبراهيم بن سعد، فقيل: هو ابن كاسب، وقيل: ابن الدورقي، وقيل: ابن محمد الزهري، وقيل: ابن إبراهيم بن سعد، وهذا القول الأخير باطل فإن البخاري لم يلقه، وأما الزهري فضعيف، وأما الدورقي وابن كاسب فمحتمل، وأشبه أنه ابن كاسب، وبذلك جزم أبو أحمد، وأبو إسحاق الحبال، وأبو عبد الله بن منده، وغير واحد. .والحديث الذي أخرجه له في الصلح تابعه عليه محمد بن الصباح عند مسلم وأبي داود، والذي أخرجه له في فضل من شهد بدر، وقع في رواية أبي ذر، حدثني يعقوب بن إبراهيم. . .».

(٢) سقط من (ع).

(٣) في (م) و(س): زيادة «والمعلل» قَالَ محقق (م): «وجاء في (ب): المعلل».
أقول: وهو سبب الزيادة، ولكن الظاهر أنه خطأ قديم في النسخة، يدل على ذَلِكَ أنه جاء في (ع) وفي «الاقتراح»: «المضطرب» فقط، ثُمَّ إن تعريف المصنف يؤكد أنه يريد المضطرب، والذي يدل عليه أيضاً أن المصنف قَالَ: «ما روي على أوجه مختلفة» وهذا لا يشترط في المعل، وإنما يشترط في الاضطراب، والله أعلم.
وانظر في المضطرب: «معرفة أنواع علم الحديث» (١٩٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٩٠، و«نكت ابن حجر» (٥٣٨)، و«النكت الوفية» ١/ ٥٢٤، و«ظفر الأماني» (٣٩٨).

(٤) في (ع): «ومخالفه».

فليس بمَعْلُول. وقد ساق الدارقطنيُّ كثيراً من هذا النمط في «كتاب العِلَل»، فلم يُصِب؛ لأنَّ الحُكم للثَّبْت. فإن كان الثَّبْتُ أرسَلَه مثلاً، والواهي وصَلَه، فلا عبرة بوصلِه[١]؛ لأمرين: لضعفِ راويه، ولأنه معلول بإرسال الثَّبْت له[٢].

ثم اعلم أنَّ أكثَرَ المتكلَّمِ فيهم، ما ضعَّفهم الحُفَّاظ إلا لمخالفتهم للأثبات. وإن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسناد، أو وَقَفَه، أو أَرسَلَه، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه، فالعبِرةُ بما اجتَمَع عليه الثقات[٣]، فإنَّ الواحد قد يَغلَط. وهنا قد ترجَّح ظهورُ غَلَطِه فلا تعليل، والعِبرةُ بالجماعة[٤]. وإن تساوَى العَدَدُ، واختَلَف الحافظانِ، ولم يترجَّح الحكمُ لأحدهما على الآخر، فهذا الضَّرْبُ يَسوقُ البخاريُّ ومسلمٌ الوجهين[٥] في

---

(١) في (ع): «لوصله».

(٢) بنحو هذا قَالَ الحافظ في «النكت» (٥٤٥).

(٣) في (ع): «ثقات».

(٤) قَالَ العلائي فيما نقله الحافظ في «النكت» (٥٤٥): «.. وبقي إذا كان رجال أحد الإسنادين أحفظ ورجال الآخر أكثر فقد اختلف المتقدمون فيه، فمنهم: من يرى قول الأحفظ أولى؛ لإتقانه وضبطه، ومنهم: من يرى قول الأكثر أولى لبعدهم عن الوهم.. ولا شك أن الاحتمال من الجهتين منقدح قوي، لكن ذاك إذا لم ينتهِ عدد الأكثر إلى درجة قوية جداً بحيث يبعد اجتماعهم على الغلط، أو يندر أو يمتنع عادةً؛ فإن نسبة الغلط إلى الواحد وإن كان أرجح من أولئك في الحفظ والإتقان أقرب من نسبته إلى الجمع الكثير».

(٥) بعد هذا في (م) و(س): «منه» وليست في الأصول، وهي مقحمة في المتن أقحمها محقق (م)، كما نبه على ذَلِكَ.

كتابيهما(١). وبالأولَى سَوْقُهما لما اختَلَفا في لفظِهِ إذا أمكن جَمْعُ معناه.

ومن أمثلة اختلاف الحافِظَينِ: أن يُسمي أحدُهما في الإسناد ثقةً، ويُبدِله الآخرُ بثقةٍ آخر، أو يقول أحدُهما: عن رجل، ويقولَ الآخرُ: عن فلان، فيُسمي ذلك المبهَم، فهذا لا يَضُرُّ في الصحة. فأمَّا إذا اختَلَف جماعةٌ فيه، وأَتَوا به على أقوالٍ عدةٍ، فهذا يُوهِنُ الحديثَ، ويَدُلُّ على أنَّ راوِيَه لم يُتقِنه(٢).

---

(١) مثال ذلك ما رواه الشيخان من حديث عثمان بن عفان ﷺ عن النبي ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه». أخرجه: البخاري ٩/ ٢٣٧ (٥٠٢٧) عن حجاج بن منهال عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن عبد الله بن حبيب عن عثمان ﷺ به، وأخرجه البخاري ٦/ ٢٣٦ (٥٠٢٨) عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن حبيب بن عثمان ﷺ به، وجاء في روايته (أفضلكم). فزاد شعبة في إسناده سعد بن عبيدة ورواه الثوري بدونه، وهذا المثال للسند. أما مثال المتن فهو كحديث عبيدالله، عن نافع: أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه، وإذا قَالَ: «سمع الله لمن حمده» رفع يديه، وإذا قام من الركعتين رفع يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ. أخرجه البخاري فقوله: «وإذا قام من الركعتين» تفرد به عبيد الله، عن نافع. وأخرج البخاري أيضاً من طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه قَالَ: رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة فرفع يديه حين يكبر حتى يجعلهما حذو منكبيه، وإذا كبر للركوع فعل مثله وإذا قال: «سمع الله لمن حمده». فعل مثله وقال: «ربنا ولك الحمد». ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود. فلم يذكر سالم الرفع حين القيام من الركعتين. وهذا يدل على صحة الحديثين عنده، والله أعلم.

(٢) وهذا يدل عليه ما اصطلحه أهل الاصطلاح في شرط الاضطراب: أن تتساوى الوجوه وينعدم المرجح.

نعم لو حَدَّثَ به على ثلاثة أوجهٍ تَرجعُ إلى وجهٍ واحدٍ، فهذا ليس بمُعْتَل؛ كأن يقولَ مالك: عن الزُّهري، عن ابن المسَّيب، عن أبي هريرة. ويقولُ: عُقَيلٌ عن الزُّهري، عن أبي سَلَمةَ.

ويَروِيَه ابنُ عيينةَ، عن الزهري، عن سَعِيدٍ وَأبي سَلَمة معاً(١).

المُدْرَج(٢):

هي ألفاظٌ تقعُ من بعضِ الرواةِ متصلةً بالمَتْنِ، لا يبِينُ للسامع إلا أنها من صُلْبِ الحديثِ، ويَدلُّ دليلٌ على أنها من لفظِ راوٍ، بأن يأتيَ الحديثُ من بعضِ الطرقِ بعبارةٍ تَفْصِلُ هذا من هذا. وهذا طريقٌ ظنيٌّ، فإنْ ضَعُفَ توقَّفْنا أو رجَّحْنا أنها من المتن، ويَبْعُدُ الإدراجُ في وسط المتن، كما لو قال: «من مَسَّ أُنْثَيْيِه وذكَرَهُ فلْيتوضأ»(٣). وقد صنَّف فيه الخطيب تصنيفاً،

---

(١) ومثله أيضاً ما وجدته في كتاب شيخنا الدكتور ماهر «الجامع في العلل والفوائد» حديث ذي اليدين من طريق الزهري، فإن الزهري رحمه الله ذكر في بعض المواضع شيخين من شيوخه فيه، وفي موضع آخر يذكر شيخين غير المذكورين آنفاً. وقد كان يقع في نفسي أن الزهري اضطرب فيه حتى وقفت على رواية جامعة لكل الشيوخ، وتبين أن للزهري خمسة شيوخ فيه، على أنه اضطرب في غير هذا الموضع، والله أعلم.

(٢) انظر في المدرج: «معرفة علوم الحديث» (١٩٩)، و«معرفة أنواع علوم الحديث» (١٩٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٩٤، و«نكت ابن حجر» (٥٧١)، و«النكت الوفية» ١/ ٥٣٥.

(٣) أخرجه: الطبراني في «الكبير» ٢٤/(٥١١) وفي «الأوسط»، له (١٤٥٧) و(٣٩٩٢)، والدارقطني ١/١٤٨، والبيهقي ١/ ١٣٧ من طريق =

= عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ وضوءه للصلاة**»، وهذه الرواية تبين ما في رواية الأصل من تقديم وتأخير.

وتابع عبدَ الحميد أيوبُ عند الطبراني في «الكبير» ٢٤/(٥١٠).

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ٢٤/(٥١٦) من طريق محمد بن دينار.

وأخرجه: الدارقطني ١/١٤٨، والبيهقي ١/١٣٨ من طريق أيوب، به، غير أنه فصل العبارة المدرجة عن العبارة الأصلية. وتوبع على ذَلِكَ أيوب.

فقد أخرجه: الطبراني في الكبير ٢٤/(٥٠٧) من طريق حماد بن زيد، عن هشام، وجاء في آخره: «فكان أبي بعد يقول: من مس رفغه أو أنثييه فليتوضأ».

وروي أيضاً عن هشام مختصراً على الرواية الموقوف على عروة.

فقد أخرجه: الدارقطني ١/١٤٨ والبيهقي ١/١٣٨ من طريق حماد بن زيد، عن هشام بن عروة قَالَ: كان أبي يقول: «إذا مس رفغيه أو أنثييه أو فرجه فلا يصلِّ حتى يتوضأ». قَالَ الدارقطني: كلهم ثقات. وتوبع حماد على ذلك، فقد أخرجه عبد الرزاق (٤٤٥) عن هشام به. وروي عن هشام بزيادة مروان بن معاوية في السند ومن دون ذكر «رفغيه»، فأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٤/(٥١٣) والدارقطني ١/١٤٨ من طريق ابن جريج، قَالَ: أخبرني هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة بنت صفوان، وقد كانت صحبت النَّبيّ ﷺ، أن النَّبيّ ﷺ قَالَ: «إذا مس أحدكم ذكره أو أنثييه فلا يصلِّ حتى يتوضأ».

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ٢٤/(٥١٥) من طريق وهيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة بنت صفوان قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من مس فرجه فليتوضأ**».

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٤/(٥١٤) من طريق سفيان الثوري به.

وأخرجه: الطبراني في الكبير ٢٤/(٥١٧) من طريق ربيعة بن عثمان. وفي هذه الرواية من الزيادة: قَالَ عروة: فسألت بسرة فصدقته. ويستفاد من هذه الزيادة أن الحديث استقر مؤخراً: هشام، عن أبيه، عن بسرة.

وكثيرٌ منه غيرُ مُسلَّم له إدراجُه(١).

ألفاظُ الأداء(٢):

فـ (حدَّثنا) و(سَمِعتُ) لِمَا سُمِع من لفظ الشيخ. واصطُلِح على أنَّ (حدَّثني) لِمَا سَمِعتَ منه وحدَك، و(حدَّثَنا) لِمَا سَمِعتَه معَ غيرك(٣). وبعضُهم سَوَّغ (حدَّثَنا) فيما قرأه(٤) هو على الشيخ.

وأما (أخبَرَنا) فصادِقةٌ على ما سَمِع من لفظ الشيخ، أو قرأه هو، أو قرأه آخَرُ على الشيخِ وهو يَسمع، فلفظُ الإخبار أعمُّ من التحديث. و(أخبرني) للمنفرِد. وسَوَّى المحققون كمالكٍ والبخاريِّ بين (حدَّثنا) و(أخبرنا). و(سَمِعتُ)(٥)، والأمرُ في ذلك واسع(٦).

---

(١) قَالَ ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (١٩٨): «وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم: «الفصل للوصل المدرج في النقل» فشفى وكفى» وكتاب الخطيب طبع عدة مرات.

(٢) انظر في ذَلِكَ: «معرفة أنواع علم الحديث» (٢٥١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٣٨٥، و«ظفر الأماني» (٥٠١).

(٣) قَالَ ابن وهب فيما نقله الخطيب في «الكفاية» (٢٩٤): «إنما هو أربعة إذا قلت: حدثني فهو ما سمعته من العالم وحدي، وإذا قلت: حدثنا فهو ما سمعته مع الجماعة، وإذا قلت: أخبرني فهو ما قرأت على المحدث، وإذا قلت: أخبرنا فهو ما قرئ على المحدث وأنا أسمع».

(٤) في (ع): «يقرؤه».

(٥) لم ترد في (ع).

(٦) قَالَ أبو الوليد ـ وهو هشام بن عبد الملك الطيالسي ـ فيما نقله الخطيب في «الكفاية» (٢٩٣): «حدثنا وأخبرنا واحد»، وكذا سوى بينهما يزيد بن هارون، والنضر بن شميل، ووهب بن جرير، وانظر: «فتح المغيث» ٢/ ٣٤.

فأمَّا (أنبأنا)[١] فكذلك[٢]، لكنها غلَبتْ في عُرف المتأخرين على الإجازة. وقولُه تعالى: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]. دَالٌّ[٣] على التَّساوِي. فالحديثُ والخبرُ والنَّبأُ مُترادِفاتٌ.

وأما المغاربة فيُطلقون: (أخبرَنا)، على ما هو إجازة، حتى إنَّ بعضهم يُطلقُ في الإجازة: (حدَّثَنا) وهذا تدليس[٤]. ومن الناس من عَدَّ (قال لنا) إِجازَةً ومُناوَلةً.

ومن التدليس أن يقول المحدثُ عن الشيخ الذي سَمِعَه، في أماكنَ لم يَسمَعْها: قُرِئَ على فلان: أخبَرك فلان. فربما فَعَل ذلك الدارقطنيُّ يقولُ: قُرِئَ على أبي القاسم البغوي: أخبرك فلان[٥]. وقال أبو نُعَيم: قُرِئَ على عبد الله بن جعفر بن

---

(١) بعد هذا في (م) و(س): «وأنا».

(٢) قَالَ البخاري في صحيحه» ١/ ٣٣: «وقال لنا الحميدي: كان عند سفيان بن عيينة (حدثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا) واحد»، وقال إسحاق بن إبراهيم ـ المعروف بابن راهويه ـ فيما نقله الخطيب في «الكفاية» (٢٩٣): «أخبرنا وحدثنا وأنبأنا كله واحد».

(٣) في (ع): «قَالَ» وهو تحريف.

(٤) وهو معروف بين المعاصرين تدليس صيغ السماع.

(٥) نقل المصنف في «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٩٤، والحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» (١٩) عن أبي الفضل بن طاهر أنه قَالَ: كان له مذهب خفي في التدليس يقول قرئ على أبي القاسم البغوي: حدثكم فلان، فيوهم أنه سمع منه لكن لا يقول: وأنا أسمع». مع بعض الفروقات بين الروايتين. ولكن الذي جاء في السنن قَالَ في جميعه: وأنا أسمع، انظر: ١/ ١٣٠ و١٩٠ و٢٢٩ و٢٦٧ و٢٧١ و٢/ ٢٢ و٣/ ٣٥ و٤٦ و٢٥٤ و٤/ ٣٤ و٦٧ و١٥٧. فلعل ذلك وقع له خارج التصنيف، والله أعلم.

فارس، قال: حدثنا هارون بن سليمان[١]. ومن ذلك أخبرنا فلانٌ من كتابِه، و[٢] رأيت ابنَ مُسَيَّب يفعله[٣]. وهذا لا ينبغي فإنه تدليس، والصوابُ قولُك: في كتابه[٤].

ومن التدليس أن يكون قد حَضَر جزءاً[٥] على شيخ وهو ابنُ سنتينِ أو ثلاث، فيقول: أخبرنا[٦] فلان، ولم يقل: وأنا حاضر. فهذا الحضورُ العَرِيُّ عن إذنِ المُسْمِع لا يُفيد اتصالاً، بل هو دون الإجازة، فإن الإجازة نوعُ اتصال (عند أئمة)[٧]. وحضورُ ابنِ[٨] عامٍ أو عامَيْنِ إذا لم يَقترن بإجازةٍ كلا شيء، إلا أن يكون حضورُه على شيخٍ حافظٍ أو محدِّثٍ وهو[٩] يَفْهَمُ ما يُحدِّثُه[١٠]، فيكون

---

(١) قَالَ المصنف في «تذكرة الحفاظ» ٣/١٠٩٦: «قَالَ الخطيب: قد رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها منها أنه يقول في الإجازة: أخبرنا من غير أن يبين. قَالَ الحافظ ابن النجار: جزء محمد بن عاصم قد رواه الأثبات عن أبي نعيم، والحافظ الصدوق إذا قَالَ هذا الكتاب سماعي جاز أخذه عنه بأجمعه، قلت: وقول الخطيب: كان يتساهل في الإجازة إلى آخره فهذا ربما فعله نادراً..».

(٢) لم ترد في (ع).

(٣) في (ع): «يفعل».

(٤) هذا اجتهاد من المصنف، وإلا فإن هذه العبارة مبثوثة في كتب أهل العلم، وانظر على سبيل المثال: «سنن أبي داود» (٤٨٨٥)، و«سنن النسائي» ٢/٢٠٧.

(٥) في (م) و(س): «طفلاً»، والمثبت من (ع) ومن أمعن النظر في النص عرف صواب ما أثبتناه.

(٦) في (م) و(س): «أنبأنا» والمثبت من (ع)، والقراءة على الشيخ لا يعبر عنها بـ: «أنبأنا». علماً أن رسم عبارة أخبرنا في نسخة (ع) مثل ما جاء رسمه هنا، وهذا يدل على صواب المثبت، والله أعلم.

(٧) ما بين القوسين لم ترد في (ع)..

(٨) لم ترد في (ع).

(٩) لم ترد في (ع).

(١٠) لم ترد في (ع).

إقرارُه بكتابةِ اسمِ الطفل بمنزلةِ الإِذن منه له في الرواية[(١)].

ومن صُوَر الأداء: حدَّثَنا حَجَّاجُ بن محمد، قال: قال ابن جُرَيج[(٢)]. فصيغةُ (قال) لا تدلُّ على اتصال[(٣)]. وقد اغتُفِرَتْ في الصحابةِ؛ كقول الصحابي: قال رسول الله ﷺ. فحُكمُها الاتصالُ إذا كان ممن تُيُقِّنَ سَمَاعُه من رسول الله ﷺ، فإن كان لم يكن له إلا مُجرَّدُ رُؤْية، فقولُه: قال رسول الله ﷺ محمولٌ على الإرسال؛ كمحمود[(٤)] بن الرَّبِيع[(٥)]، وأبي أُمَامة بن

(١) قَالَ الحافظ في «نزهة النظر» (١٣٠): «والأصح اعتبار سن التحمل بالتمييز وهذا في السماع، وقد جرت عادة المحدثين بإحضار الأطفال في مجالس الحديث، ويكتبون لهم أنهم حضروا، ولا بد لهم في مثل ذَلِكَ من إجازة المسمع، والأصح في سن الطالب بنفسه أن يتأهل لذلك».

(٢) نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٢/ ٦٤ (١١١٢) عن أحمد بن حنبل أنه قَالَ فيه: «كان مرة يقول: حدثنا ابن جريج، وإنما قرأ على ابن جريج، ثُمَّ ترك ذَلِكَ فكان يقول: قَالَ ابن جريج، وكان صحيح الأخذ. قَالَ أبو عبد الله: الكتب كلها قرأها على ابن جريج، إلا كتاب التفسير فإنه سمعه إملاءً من ابن جريج، ولم يكن مع ابن جريج كتاب التفسير فأملى عليه».

(٣) هذا القول ليس على إطلاقه، وإنما يكون ذَلِكَ إذا كان الراوي مدلساً، أو لم يثبت لقائه بشيخه، أو ما شابه ذَلِكَ، ولكن إن ثبت الاتصال كان السند متصلاً إذا كان الراوي معروفاً بالرواية عن شيخه، قَالَ ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (١٤٤): «ومن أمثلة ذَلِكَ قوله قَالَ فلان: كذا وكذا.. وما جانس ذَلِكَ فكل ذَلِكَ محمل ظاهراً على الاتصال، وأنه تلقى ذَلِكَ منه من غير واسطة بينهما مهما ثبت لقاؤه له على الجملة».

(٤) لم ترد في (ع).

(٥) قَالَ الحافظ في «التقريب» (٦٥١٢): «صحابي صغير، وجل روايته عن الصحابة».

سَهْل[١]، وأبي الطُّفَيل[٢]، ومروان[٣]، وكذلك (قال) من التابعي المعروفِ بلقاء ذلك الصحابي؛ كقول عُروة: قالت عائشة، وكقولِ ابن سيرين: قال أبو هريرةَ، فحُكمُه الاتصال. وأرفَعُ من لفظةِ (قال) لفظةُ (عن)، وأرفَعُ من (عن): (أخبرنا)، و(ذَكَر لنا)، و(أنبأنا)، وأرفعُ من ذلك: (حدَّثَنا)، و(سَمِعتُ).

وأما في اصطلاح المتأخرين فـ(أنبأنا)، و(عن)، و(كَتَبَ إلينا) واحد.

المقلوب[٤]:

هو ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطُّ من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْنٍ آخَرَ بعدَه، أو: أن يَنقلِبَ عليه

---

(١) قَالَ الحافظ في «التقريب» (٤٠٢): «معدود في الصحابة له رؤية ولم يسمع من النَّبيّ ﷺ».

(٢) قَالَ الحافظ في «التقريب» (٣١١١): «ولد عام أحد ورأى النَّبيّ ﷺ وروى عن أبي بكر وعمر، إلى أن مات سنة عشر ومئة على الصحيح، وهو آخر من مات من الصحابة، قاله مسلم وغيره».

(٣) ابن الحكم بن أبي العاص، ولي الخلافة سنة أربع وستين ومات سنة (٩٥) في رمضان وله ثلاث أو إحدى وستون، لا تثبت له صحبة. التقريب (٦٥٦٧).

(٤) انظر في المقلوب: «معرفة أنواع علم الحديث» (٢٠٨)، و«شرح التبصرة واالتذكرة» ١/ ٣١٩، و«نكت ابن حجر» (٦١٦)، و«النكت الوفية» ١/ ٥٨٠، و«ظفر الأماني» (٤٠٩).

اسمُ راوٍ مثْلُ (مُرَّة بن كعب) بـ (كعب بن مُرَّة)[١] و (سَعْد بن سِنان) بـ (سِنَان بن سَعْد)[٢] فمن فعَلَ[٣] ذلك خطأً، فقريب، ومن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حَقه: فلانٌ يَسرِقُ الحديث[٤].

ومن ذلك أن يَسرِقَ[٥] حديثاً ما سَمِعَه، فيدَّعِيَ سماعَهُ من رجل. وإن سَرَق فأتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يَثْبت سنَدُه فهو أخفُّ جُرماً ممن سَرَق حديثاً لم يصحَّ متنُه، وركَّب له إسناداً صحيحاً، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء. فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام فهو أعظمُ إثماً وقد تبوَّأَ بيتاً في جهنم. وأمَّا سَرِقَة السماعِ وادعاءُ ما لم يسمع من الكتبِ والأجزاءِ، فهذا كذبٌ مجرَّدٌ، ليس من الكذبِ على الرسولِ ﷺ بل من الكذبِ على الشيوخِ، ولن يُفلِحَ من تعاناه، وقلَّ من سترَ اللهُ عليهِ منه، فمنهم مَنْ يفتضح في حياته ومنهم من

---

(١) قَالَ الحافظ في «التقريب» (٥٦٥٠): «كعب بن مرة، ويقال: مرة بن كعب السلمي صحابي سكن البصرة».

(٢) قَالَ الحافظ في «التقريب» (٢٢٣٨): «سعد بن سنان، ويقال: سنان بن سعد المصري، وصوب الثاني البخاري وابن يونس».

(٣) في (ع): «يعد».

(٤) وقد يباح مثل هذا الفعل إذا كان القصد منه امتحان حفظ الراوي، وقصة البخاري مع محدثي بغداد خير دليل على ذَلِكَ، وقد كان شعبة كثيراً ما يمتحن شيوخه فيقلب عليهم بعض الأسانيد من أجل اختبار حفظهم، فإن هم أطاعوه على ما قلبه تركهم. وانظر: «نكت ابن حجر» (٦٢٠ ـ ٦٢١).

(٥) قوله: «الحديث، ومن ذَلِكَ أن يسرق» لم ترد في (س).

يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله الستر والعفو(١).

التحمُّل(٢):

لا تُشتَرَطُ العدالةُ حالةَ(٣) التحمُّل، بل حالةَ الأداء، فيَصِحُّ سماعُهُ كافراً وفاجراً وصَبيّاً، فقد رَوَى جُبَير بن مُطْعِم ﷺ أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقرأ في المغرب بـ (الطُّوْر)(٤). فسَمِعَ ذلك حالَ شِركِه، ورَوَاه مؤمناً، واصطلح المحدثون على جعلِهم سَمَاعَ ابن خمس سنين: سَمَاعاً، [وما دونها: حُضُوراً. واستأنَسُوا: «بأنَّ محموداً عَقَل مَجَّة»(٥) ولا دليلَ فيه](٦).

---

(١) بقي نوع آخر من أنواع القلب لم يعرج عليه المصنف وهو القلب في المتن، فمن ذَلِكَ ما مثل به الحافظ في «النكت» (٦٢٨ ـ ٦٢٩) فقال: «وذكر شيخنا شيخ الإسلام في «محاسن الاصطلاح» ـ يعني البلقيني ـ: «له من أمثلة ما رواه ابن خزيمة من حديث عائشة ﷺ قالت: إن رسول الله ﷺ قَالَ: «**إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلالاً**». وكان بلال لا يؤذن حتى يرى الفجر. قَالَ شيخنا: «هذا مقلوب، والصحيح من حديث عائشة ﷺ: إن بلالاً ﷺ يؤذن بليل فكلو واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم، وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت..».
والأمثلة على هذا النوع مبثوثة في كتب المصطلح. والله أعلم.

(٢) في (م) و(س): «فصل».

(٣) في (ع): «حال»، ويدل على تصحيفها أنها جاءت بعد «حالة».

(٤) أخرجه: البخاري ١/ ١٩٤ (٧٦٥)، ومسلم ٢/ ٤١ (٤٦٣) (١٧٤)، وأبو داود (٨١١)، وابن ماجه (٨٣٢)، والنسائي ٢/ ١٦٩ وفي «الكبرى»، له (١٠٥٩) من طريق الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، به.

(٥) أخرجه: البخاري ١/ ٢٩ (٧٧)، وابن ماجه (٦٦٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٦٥) من طريق الزهري، عنه. به.

(٦) ما بين المعكوفتين لم ترد في (ع).

والمعتبَرُ فيه[١] إنما هو أهليةُ الفهم والتمييز[٢].

١ ـ مسألة:

يَسُوغُ التصرُّفُ في الإسناد بالمعنى إلى صاحب الكتابِ أو الجزء، وكره بعضُهم أن يزيدَ في ألقابِ الرواة في ذلك، وأن يزيدَ تاريخُ سماعِهم، وبقراءةِ من سَمِعُوا؛ لأنه قَدْرٌ زائد على المعنى. ولا يَسُوغُ إذا وَصَلْتَ إلى الكتاب أو الجزء، أن تَتصرَّفَ في تغيير أسانيدِه ومُتُونِه[٣]، ولهذا قال شيخنا ابنُ وهب[٤]: «ينبغي أن يُنظَرَ فيه: هل يَجبُ؟ أو هو مستَحسَن؟ وقوَّى بعضهم الوجوب مع تجويزهم الرواية بالمعنى، وقالوا:

---

(١) لم ترد في (ع).

(٢) هذا هو المنطق الحق وهو الصواب الذي لا محيد عنه، وفي ذَلِكَ يقول ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (٢٤٩ ـ ٢٥٠): «التحديد بخمس سنين هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعداً سمع، ولمن لم يبلغ خمساً حضر، أو أُحضر، والذي ينبغي في ذَلِكَ أن يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعاً عن حال من لا يعقل فهماً للخطاب ورداً للجواب ونحو ذَلِكَ صححنا سماعه وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين».

(٣) ومنشأ تلك الكراهة أن الراوي قد يضيف إلى أحد الرواة من العبارات التي لا يستسيغها صاحب الكتاب، كأن يقول: الإمام العلامة أوحد الزمان، ولو تساهل في هذا الأمر لكثر الدس في الكتب، ولأدخل في المسانيد ما ليس منها، والله أعلم. ولتتميم الفائدة انظر: «الاقتراح» (٢٣٤).

(٤) «الاقتراح» (٢٣٥).

ما له أن يُغيِّر التصنيفَ. وهذا كلامٌ فيه ضعف، أما إذا نقلنا من الجزء شيئاً إلى تصانيفنا وتخارِيجِنا، فإنه ليس في ذلك تغييرٌ للتصنيف الأول».

قلتُ: ولا يَسُوغُ تغييرُ ذلك إلا في تقطيع حديثٍ، أو في جَمْعِ أحاديثَ مفرَّقةٍ، إسنادُها واحد، فيقال فيه: وبِهِ إلى النَّبيّ ﷺ[(١)].

٢ ـ مسألة:

تَسمَّحَ بعضُهم أن يقول: سَمِعتُ فلاناً، فيما قَرَأه عليه، أو يَقرؤه عليه الغيرُ. وهذا خلافُ الاصطلاح أو من بابِ الروايةِ بالمعنى[(٢)]، ومنه قولُ المؤرِّخين: سَمِع فلاناً وفلاناً.

٣ ـ مسألة:

إذا أَفرد حديثاً من مثل نسخة هَمَّام[(٣)] أو نسخة

(١) وبقي إذا كان في أصل الكتاب خطأ، فهل يجوز إصلاح الخطأ؟ اختلف الناس فيه ما بين مانع ومبيح، فأباحه الأوزاعي، وأحمد بن صالح المصري، وعبد الرحمٰن بن مهدي. وأما المانعون فقد قَالَ القاضي عياض: «إن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا كما وصلت إليهم الأخبار، ولا يغيروها في كتبهم، وصوبوا ترك الخطأ فيها وتقريره في الأصل على ما هم عليه مع التضبيب عليه وبيان الصواب في الحاشية». انظر: «مجلة كلية الشريعة» (٥٥ ـ ٥٦)، العدد الثامن.

(٢) والأولى في ذَلِكَ أن يقول: أخبرنا فلان قراءة عليه وأنا أسمع، كما فعل ذَلِكَ الإمام النسائي في غير موضع من السنن الكبرى، وبقية كتبه.

(٣) وهي نسخة مطبوعة من إصدارات مكتبة الخانجي بالقاهرة بتحقيق =

أبي[(١)] مُسْهِر، فإنْ حافَظَ على العبارة جاز وِفاقاً، كما يقول مسلم[(٢)]: «فذكَرَ أحاديثَ، منها وقال رسولُ الله ﷺ»، وإلا فالمحققون على الترخيصِ في التصريفِ السائغ.

٤ ـ مسألة:

اختصارُ الحديث وتقطيعُه جائزٌ إذا لم يُخِلَّ معنًى. ومن الترخيص تقديمُ مَتنٍ سَمِعهَ على الإسناد، وبالعكس[(٣)]؛ كأن يقول: قال رسولُ الله: **«الندم توبة»**[(٤)]، أخبرنا به فلانٌ عن فلانٍ.

٥ ـ مسألة:

إذا ساق حديثاً بإسناد، ثم أَتبعَه بإسنادٍ آخَرَ وقال: مثلُه، فهذا يجوزُ للحافظ المميز للألفاظ، فإن اختَلَف اللفظُ قال: نحوُه، أو قال: بمعناه أو بنحوٍ منه[(٥)].

= الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، يقع هذا الكتاب في (١٣٩) حديثاً ويعتبر من أقدم الكتب المصنفة، والله أعلم.

(١) لم ترد في (ع).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» ١/١١٧ (١٢٩) وغير ذَلِكَ، وهذا من ورع مسلم ودقته، فرحمه الله ما أحسن مسلكه وطريقته.

(٣) ويستثنى من ذَلِكَ ما في صحيح ابن خزيمة؛ لأن تقديم المتن على السند دليل على ضعف ذَلِكَ الإسناد عنده، وفي الصحيح بتحقيق شيخنا دراسة متأنية متأتية لمنهج ابن خزيمة في ذَلِكَ، فانظره بلا بد.

(٤) أخرجه: أحمد ١/٣٧٦، وابن ماجه (٤٢٥٢)، وابن حبان (٦١٢) من حديث عبد الله ابن مسعود.

(٥) نقل ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (٣٤٠) عن مسعود بن =

٦ ـ مسألة:

إذا قال: حدَّثَنا فلانٌ مذاكَرةً، دَلَّ على وَهْنٍ مَّا، إذ المذاكرةُ يُتَسمَّحُ فيها(١). ومن التساهل: السَّماعُ من غيرِ مقابلةٍ، فإن كان كثيرَ الغَلَط لم يَجُز، وإن جَوَّزنا ذلك فيَصِحُّ فيما صَحَّ من الغلط، دون المغلوط، وإن ندر الغَلَطُ فمُحتَمَل لكن لا يجوزُ له فيما بعدُ أن يُحدِّثَ من أصلِ شيخِه.

آدابُ المحدّث:

تصحيحُ النيَّةِ من طالب العلم متعيِّنة(٢)، فمن طَلَب الحديثَ للمكاثرة أو للمفاخرة(٣)، أو ليَروِيَ، أو لِيتناوَلَ الوظائفَ، أو ليُثْنى عليه وعلى معرفته فقد خَسِر. وإنْ طلَبَه لله، وللعمل به، وللقُربةِ بكثرة الصلاة على نبيه ﷺ، ولنفعِ الناس، فقد فاز. وإن كانت النيَّةُ ممزوجة بالأمرينِ فالحكمُ(٤)

= علي السجزي أنه سمع الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول: «إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: مثله، أو يقول: نحوه، فلا يحل له أن يقول: مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل له أن يقول: نحوه إذا كان على مثل معانيه».

(١) نقل الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١١١٢) عن نوفل بن المطهر أنه قَالَ: «قال لنا عبد الله بن المبارك: لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً، قَالَ أبو زرعة: وقال إبراهيم: لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً..».

(٢) في (م) و(س): «متعين».

(٣) في (س) و(ع): «المفاخرة».

(٤) في (ع): «بالحكم».

للغالب[(١)]، وإن كان طَلَبُه لفَرْطِ المحبةِ فيه، مع قطع النظر عن الأجْرِ، وعن بني آدم، فهذا كثيراً[(٢)] ما يَعتري طلبةَ العُلُوم[(٣)]، فلعلَّ النيَّةَ أن يَرزُقَها اللهُ بعدُ.

وأيضاً فمن طَلَب العلم للآخِرة كَسَرهُ العِلمُ وخشع لله[(٤)]، واستَكانَ وتواضع، ومن طلبه للدنيا تكبَّرَ به وتكثَّر وتجبَّر، وازدَرَى بالمسلمين العامَّة، وكان عاقبةُ أمرِه إلى سِفَالٍ وحَقَارة. فليحتسِب المحدِّثُ بحديثِهِ، رجاء الدخول في قوله ﷺ: **«نَضَّر الله امرءاً سَمِعَ مقالتي فوعاها، ثُمَّ أدَّاها إلى من لم يسمعها»**[(٥)].

---

(١) اللهم أصلح نياتنا واجعلها خالصة لوجهك الكريم.

(٢) في (ع): «كثير». (٣) في (س) «العلم».

(٤) في (م): «كساه العلم خشية لله»، وفي (س): «كساه العلم خشية الله»، والمثبت من (ع) وهي مشكولة مجودة فلا حاجة إذن لهذه التغيرات، وقد قال مالك بن دينار: «إذا تعلم العالم العلم للعمل كسره، وإذا تعلمه لغير العمل زاده فخراً» «سير النبلاء» ٩/ ٤٤٢، وقال المصنف: «فمن طلب العلم للعمل كسره العلم، وبكى على نفسه، ومن طلب العلم للمدارس والافتخار والفخر والرياء، تحامق واختال، وازدرى بالناس، وأهلكه العجب، ومقتته الأنفس، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝﴾ [الشَّمْس: ٩ و١٠]؛ أي: دسسها بالفجور والمعصية». «سير النبلاء» ١٧٩/٣٥.

(٥) أخرجه: أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦) من طريق عبد الرحمٰن بن أبان، عن أبيه، عن زيد بن ثابت. ـ رواية الترمذي مطولة ـ وفي الباب: عن عبد الله بن مسعود، وجبير بن مطعم، وأنس بن مالك، وأبي الدرداء، والنعمان بن بشير. وليقف القارئ على ما سطره المصنف هنا وليتمعن بمعان هذه المفردات التي تستحق أن تخط بماء العيون.

ولْيَبْذُلْ نفسَه للطلبةِ الأخيارِ، لا سيما إذا تَفرَّد، ولْيَمْتَنِعْ مع الهَرَمِ وتغير الذهن، ولْيَعْهَد إلى أهله وإخوانه حالَ صحته: أنكم متى رأيتموني تغيَّرتُ، فامنَعُوني من الرواية[١]. فمن تَغيَّرَ بسُوءِ حفظٍ، وله أحاديثُ معدودة قد أَدمن في دربتها[٢]، فلا بأس بتحديثِه بها زمنَ تغيُّره. ولا بأس بأن يجيز مروياتِه حالَ تغيُّره، فإنَّ أصولَه مضبوطةٌ ما تغيَّرتْ، وهو فَقَدَ وعي ما أجاز. فإن اختَلَط وخَرِفَ امتُنِعَ من أخْذِ الإجازةِ منه. ومن الأدب أن لا يُحدِّثَ مع وجودِ من هو أَولَى منه لدينه[٣] وإتقانِه[٤]. وأن لا يحدث بشيء يرويه غيره أعلى منه، وأن لا يغش المبتدئين، بل يَدُلهم على المُهِمّ، فالدينُ النصيحة.

فإنْ دَلَّهم على مُعَمَّرٍ عاميٍّ، وعَلِمَ قُصورَهم في إقامةِ مرويَّاتِ العامي، نَصَحهم ودَلَّهم على عارفٍ يَسمعون بقراءتِهِ، أو حَضَر مع العامِّي ورَوَى بنُزولٍ، جَمْعاً بين الفوائد. ورُوِيَ أنَّ مالكاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يَغتسِلُ للتحديث، ويَتبخَّرُ، ويتطيَّبُ، ويَلبَسُ

(١) قَالَ أبو محمد الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الرامهرمزي: «فإذا تناهى العمر بالمحدث فأعجب إليّ أن يمسك في الثمانين فإنها حد الهرم، والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتاً، ورأيه مجتمعاً يعرف حديثه، ويقوم به، وتحرى أن يحدث احتساباً رجوت له خيراً» نقله الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١٩٩٩).

(٢) في (م) و(س): «أتقن روايتها».

(٣) في (م) و(س): «لسنه».

(٤) قَالَ ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (٣٤٧): «ثُمَّ لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك، وكان إبراهيم والشعبي إذا اجتمعا لم يتكلم إبراهيم بشيء».

ثيابَه الحسنة، ويَلزمُ الوَقارَ والسَّكينة، ويَزْبُرُ من يَرفعُ صوتَه، ويُرَتِّلُ الحديثَ[١]. وقد تَسمَّح الناسُ في هذه الأعصار بالإسراع المذموم، الذي يَخفَى معه بعضُ الألفاظ، والسماعُ هكذا لا مِيزةَ له على الإجازةِ، بل الإجازةُ صِدْق، وقولُك: سَمِعتُ أو قرأتُ هذا الجزءَ كلَه، مع التَّمْتَمَةِ ودَمْجِ بعض الكلمات كَذِبٌ. [وقد قال النَّسائيُّ في عِدَّةِ أماكنَ من صحيحه[٢]: وذَكَرَ كلمةً معناها كذا وكذا][٣].

وكان الحُفَّاظُ يَعقِدون مجالسَ للإملاء، وهذا قد عُدِمَ اليوم، والسماع بالإملاء يكون مُحقَّقاً ببيانِ الألفاظِ للمُسمِع والسامع.

ولْيجتنِبْ روايةَ المشكلات، مما لا تحملُه قلوبُ العامَّة، فإن رَوَى ذلك فليكن في مجالسَ خاصة. وَيَحرُمُ عليه روايةُ

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٩٦١)، وابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (٣٤٨).

(٢) هكذا قَالَ رحمه الله وقد سبقه إلى ذَلِكَ الدارقطني، فقال عن أبي عبيد بن حربويه: «حدث عنه النسائي في الصحيح»، انظر: «البدر المنير» ١/٣٠٧، وتبعه الخطيب البغدادي، فيما نقله الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (٨٥): «.. وكذا قول الخطيب البغدادي في كتاب السنن للنسائي إنه صحيح فيه نظر».

أقول: ولا يخفى على طلبة العلم أن العبرة في شرط صاحب الكتاب على كتابه، فمتى اشترط الصحة على كتابه كان صحيحاً، ومتى لم يشترط أسميناه بما سمَّاه مصنفه، على أن تسمية الدارقطني والنسائي مجتبى النسائي بالصحيح من باب التغليب، فالغالب على الكتاب الصحة. والله الموفق.

(٣) ما بين المعكوفتين لم ترد في (س).

الموضوع، وروايةُ المطروح، إلا أن يُبيّنَه للناس ليَحذرُوه.

الثقة:

تُشتَرَطُ العدالةُ في الراوي كالشاهد، ويمتازُ الثقةُ بالضبطِ والإتقان، فإن انضاف إلى ذَلِكَ المعرفة والإكثار، فهو حافظ.

والحُفَّاظُ طبقات:

في ذِرْوَتِها[(١)] أبو هريرة رضي الله عنه.

وفي التابعين كابنِ المسيَّب.

وفي صِغارِهم كالزُّهريِّ.

وفي أتباعِهم كسفيان، وشعبة، ومالك.

ثم ابنِ المبارك، ويحيى بنِ سعيد، ووكيع، وابنِ مهدي.

ثم كأصحابِ هؤلاء؛ كابن المَدِيني، وابنِ مَعِين، وأحمد، وإسحاق، وخَلْق.

ثم البخاريِّ، وأبي زُرْعَة، وأبي حاتم، وأبي داود، ومُسْلِم.

ثم النَّسائيِّ، وموسى بنِ هارون[(٢)]، وصالحِ جَزَرَة[(٣)]، وابنِ خُزَيمة.

---

(١) سوف يذكر المصنف جمعاً من الرواة الأثبات، الذين ما أن تذكر أسمائهم حتى ينقدح في النفس علو كعبهم، وعظمة شأنهم، لذلك فمن كان بمثل هذا الوصف استغني عن الترجمة له، وسوف أقتصر الترجمة على الرواة الذين لم يبلغوا مرتبة من وصفت، والله الموفق.

(٢) ابن عبد الله الحمال ـ بالمهملة ـ ثقة حافظ كبير، مات سنة (٢٩٤هـ). «التقريب» (٧٠٢٢).

(٣) هو صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب، وجزرة لقب له، مات سنة (٢٩٣هـ). «تاريخ بغداد» ١٠ / ٤٣٩.

ثم ابنِ[١] الشَّرْقي.

وممن يُوصَفُ بالحفظ والإتقانِ جماعة من الصحابة والتابعين.

ثم عُبَيدِ الله بن عمر، وابن عَوْن، ومِسْعَر.

ثم زائدة، والليث، وحمَّاد بن زيد.

ثم يزيد بن هارون، وأبو أسامة[٢]، وابنُ وهب.

ثم أبو خيثمة، وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن نُمَير، وأحمد بن صالح.

ثم عَبَّاسٌ الدُّوْرِي[٣]، وابنُ وارَهْ، والترمذيُّ، وأحمدُ بن أبي خَيْثَمة[٤]، وعبدُ الله بن أحمد.

ثم ابنُ صاعِد[٥]، وابن زياد النيسابوري[٦]، وابنُ

(١) لم ترد في (ع)، وهو أحمد بن محمد بن الحسن تلميذ مسلم. مات سنة (٣٢٥هـ). «سير الأعلام» ١٥/ ٣٧ ـ ٤٠.

(٢) حمَاد بن أسامة القرشي الكوفي مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس، «التقريب» (١٤٨٧).

(٣) عباس بن محمد بن حاتم، ثقة حافظ، مات سنة (٢٧١هـ). «التقريب» (٣١٨٩).

(٤) قَالَ الخطيب: «كان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس، راوية للأدب»، «سير الأعلام» ١١/ ٤٩٣.

(٥) هو يحيى بن محمد بن صاعد محدث العراق، مات سنة (٣١٨هـ). «سير الأعلام» ١٤/ ٥٠١ ـ ٥٠٥.

(٦) أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، مات سنة (٣٢٤هـ). «سير الأعلام» ١٥/ ٦٥ ـ ٦٦.

جَوْصَا[١]، وابنُ الأَخْرَم[٢].

ثـم أبـو بكـر الإسـمـاعيـلـي، وابـنُ عَدِيّ، وأبـو أحـمـد الحاكم.

ثم ابنُ منده، ونحوُه.

ثم البَرْقَانيُّ[٣]، وأبو حازم العَبْدَوِي[٤].

ثم البيهقيُّ، وابنُ عبد البَرّ.

ثم الحُمَيدي[٥]، وابنُ طَاهِر[٦].

ثم السِّلَفِيّ[٧]، وابن السَّمْعاني[٨].

---

(١) أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن جوصا، مات سنة (٣٢٠هـ). «سير الأعلام» ١٥/١٥ ـ ٢٠.

(٢) أبو جعفر محمد بن العباس بن أيوب بن الأخرم الأصبهاني، مات سنة (٣٠١هـ). «سير الأعلام» ١٤/ ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٣) أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي ثُمَّ البرقاني، مات سنة (٤٢٥هـ). «سير الأعلام» ١٧/ ٤٦٤ ـ ٤٦٦.

(٤) في (ع): «العبدري» والمثبت من (م) و(س) وهو أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه، مات سنة (٤١٧هـ). «سير الأعلام» ٧/ ٣٣٣ ـ ٣٣٦.

(٥) أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، صاحب ابن حزم وتلميذه، مؤلف كتاب «الجمع بين الصحيحين» مات سنة (٤٨٨هـ). «سير الأعلام» ١٩/ ١٢٠ ـ ١٢٦.

(٦) أبو الفضل بن أبي الحسين ابن القيسراني، مات سنة (٥٠٧هـ). «سير الأعلام» ١٩/ ٣٦١ ـ ٣٧١.

(٧) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأصبهاني الجرواني، مات سنة (٥٧٦هـ). «سير الأعلام» ٢١ / ٥ ـ ٤٠.

(٨) أبو سعد عبد الكريم ابن الإمام الحافظ الناقد أبي بكر محمد ابن العلامة =

ثم عبد القادر[١]، والحازمي[٢].

ثم الحافظ الضياء[٣]، وابنُ سيد الناس خطيبُ تونس[٤].

ثم حفيدُه حافظ وقتِه أبو الفتح[٥].

وممن تعدى[٦] من الحفاظِ في الطبقةِ الثالثة: عَدَدٌ من الصحابةِ وخلقٌ من التابعين وتابعيهم، وهلُمَّ جراً إلى اليوم[٧].

فمثلُ يحيى القطان، يقال فيه: إمامٌ، وحُجَّةٌ، وثَبْتٌ، وجِهْبِذٌ، وثِقَةٌ ثِقَة.

= مفتي خراسان أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، مات سنة (٥٦٢هـ). «سير الأعلام» ٢٠/ ٤٥٦ ـ ٤٦٤.

(١) أبو محمد عبد القادر بن عبد الله بن عبد الله الرهاوي الحنبلي، مات سنة (٦١٢هـ). «سير الأعلام» ٢٢/ ٧١ ـ ٧٤.

(٢) أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان، مات سنة (٥٨٤هـ). «سير الأعلام» ٢١/ ١٦٧ ـ ١٧٠.

(٣) أبو عبد الله السعدي محمد بن عبد الواحد بن أحمد. مات سنة (٦٤٣هـ). شذرات الذهب ٥/ ٢٢٤.

(٤) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله اليعمري الإشبيلي، مات سنة (٦٥٩هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ٢٩٨.

(٥) محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيد الناس الشافعي، مات سنة (٧٣٤هـ). «شذرات الذهب» ٨/ ١٠٨.

(٦) في (م): «تقدم»، وفي (س): «بعد»، والمثبت من (ع)، علماً أن محقق (م) أشار إلى هذا الاختلاف، ولم يبين المصدر الذي اعتمد عليه في إثبات ما أثبت.

(٧) أي: امتد ذَلِكَ إلى اليوم وقد جاءت في الحديث في غير موضع ومعناها استدامة الأمر واتصاله من الجر وانتصب (جراً) على المصدر أو الحال. «لسان العرب» ٤/ ١٢٥.

ثم ثقةٌ حافظ.

ثم ثقةٌ مُتقن.

ثم ثقةٌ عارف، وحافظٌ صدوقٌ، ونحوُ ذلك. فهؤلاء الحُفَّاظُ الثقات، إذا انفرد الرجلُ منهم من التابعين، فحديثُه صحيح.

وإن كان من الأتباعِ قيل: صحيح غريب. وإن كان من أصحاب الأتباع قيل: غريبٌ فَرْدٌ. ويَنْدُرُ تفرُّدهم، فتجدُ الإمامَ منهم عندهَ مِئتا ألف حديث لا يكادُ ينفرد بحديثينِ ثلاثة. ومن كان بعدَهم فأين ما ينفرد به، ما علمته وقد يُوجَد[1].

ثم نَنْتَقِلُ[2] إلى اليَقِظ الثقةِ المتوسِّطِ المعرفةِ والطلب، فهو الذي يطلق عليه أنه ثقة، وهم جُمهورُ رجالِ «الصحيحين» فتابِعِيهم، إذا انفرَد بالمَتْن[3] خُرِّج حديثُهُ ذلك في «الصحاح».

وقد يَتوقَّفُ كثيرٌ من النُّقاد في إطلاق الغرابة مع

---

(١) مثاله حديث: **«إنما الأعمال بالنيات»**، فقد تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وتفرد محمد، عن علقمة بن وقاص الليثي وتفرد به علقمة، عن عمر بن الخطاب، وتفرد به عمر ﷺ عن بقية الصحابة، وهذا الحديث مداره مدني، ومخرجه مدني، وقد رواه ما يزيد على المئة من أعلام المسلمين من مختلف الأمصار، من أشهرهم من المدنيين: مالك بن أنس، ومن المكيين: سفيان بن عيينة، ومن الكوفيين: سفيان الثوري، ومن البصريين: حماد بن زيد، ومن الشاميين: الأوزاعي، ومن المصريين: الليث بن سعد، ومن الخراسانيين: عبد الله بن المبارك، ومن ذلك نعلم أن الحديث قد يبدو غريباً فرداً ثم يشتهر وينتشر في الأمصار، ثم يودع الحديث في المصنفات، والله أعلم.

(٢) في (ع): «تنتقل».

(٣) في (ع) كلمة غير مقروؤة.

(الصحة)، في حديثِ أتباعِ الثقات. وقد يُوجَدُ بعضُ ذلك في «الصحاح» دون بعض[١]. وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم، وحفصِ بنِ غِياثٍ: «منكراً».

فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارةَ على ما انفرد به مثلُ عثمان بن أبي شيبة[٢]، وأبي سَلَمة التَّبُوْذَكِي[٣]، قالوا: «هذا منكر»[٤].

فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة، غَمَزُوه وليَّنوا حديثَه، توقفوا في توثيقه، فإن رَجَع عنها وامتَنع من روايتها، وجَوَّز على نفسِه الوَهَمَ، فهو خيرٌ له وأرجَحُ لعدالته، وليس من حَدِّ الثقةِ: أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يخطئ، فمن الذي يَسلمُ من ذلك غيرُ المعصومِ الذي لا يُقَرُّ على خطأ[٥].



(١) في (ع): «بعضه».
(٢) وهو في «التقريب» (٤٥١٣): «ثقة حافظ شهير، وله أوهام».
(٣) موسى بن إسماعيل المنقري «ثقة ثبت». «التقريب» (٦٩٤٣).
(٤) وهذا في حال إن كانت جهة النكارة من قبل ذلك الراوي وهو الذي يقال فيه: منكر الحديث، وأما الذي يروي المناكير فإن جهة النكارة ليست منه، ولكن من غيره، وهذا الراوي إنما يروي تلك الأحاديث على نكارتها.
(٥) ومن غيره ﷺ. وقد جاء في (س): «الخطاء».

فصل

الثقة: من وثَّقَه كثيرٌ ولم يُضعَّف(١). ودُونَه: من لم يُوثق ولا ضُعِّف، فإن خُرِّج حديثُ هذا في الصحيحين، فهو مُوَثَّق بذلك، وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ وابنِ خزيمة فجيِّدٌ أيضاً، وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحوالهِ: حسن حديثه. وقد اشتَهَر عند طوائف من المتأخرين، إطلاقُ اسم (الثقة) على من لم يُجْرَح، مع ارتفاع الجهالةِ عنه(٢). وهذا يُسمَّى: مستوراً، ويُسمَّى: محله الصدق، ويقال فيه: شيخ.

---

(١) هذا قيد زائد، فهناك كثير من الرواة الثقات الذين تكلم فيهم من جهة المعتقد أو من جهة الحفظ، إلا أن ذَلِكَ الكلام لم يؤثر فيهم إما لعلو شأنهم أو ليسر خطئهم أمام جبل صوابهم، ومن أولئك الحفاظ الذين تكلم فيهم: الدراوردي، ويونس بن يزيد الأيلي، وقال الدارقطني في «العلل» ١١/٣١٤ عن شعبة: «وكان شعبة ﷺ يغلط في أسماء الرجال لانشغاله بحفظ المتون». وللمصنف كتاب ماتع اسمه «من تكلم فيه وهو موثق»، أحسن فيه وأجاد.

(٢) كأن المصنف يريد ابن حبان، فإنه قال في مقدمة «الثقات» ١/١٣: «العدل من لم يعرف فيه بجرح إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم»، فتعقبه الحافظ فقال في مقدمة «لسان الميزان» ١/١٤ ـ ١٥: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، مذهب عجيب والجمهور على خلافه».

وقولهم: «مجهولٌ»، لا يلزمُ منه جهالةُ عينِه، فإن جُهِلَ عينُه وحالُه، فأَولَى أن لا يَحتجُّوا به.

وإن كان المنفرد عنه من كبارِ الأثبات، فأقوى لحاله، ويَحتَجُّ بمثلِه جماعةٌ كالنسائي[1] وابنِ حِبان.

ويَنْبُوعُ معرفةِ (الثقات): تاريخُ البخاريِّ، وابنِ أبي حاتم، وابنِ حِبَّان، وكتابُ «تهذيب الكمال»[2].



(١) قَالَ الشيخ المعلمي اليماني في «أهمية علم الرجال» (٥٥): «.. والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يروِ عنه إلا واحد..».

(٢) أما بالنسبة «للتاريخ الكبير»، و«الجرح والتعديل» فهذه المصنفات ليست مخصوصة بالثقات، بل يوجد فيها الضعفاء، والمتروكون، بل والكذبة، والذي يبدو أن المصنف يريد الكمية التي حوتها هذه الكتب من الرواة الثقات. وأما كتاب «الثقات» لابن حبان فهو خاص بالرواة الثقات، وقد تقدم شرطه فلا تغتر بذكر ابن حبان للراوي في ذلك المصنف. وأما تهذيب الكمال فهو كالمصدرين السابقين. والله تعالى أعلم.

فصل

من أَخرَج له الشيخان أو أحدهما(١) على قسمين:

أحدُهما: ما احتَجَّا به في الأصول. **وثانيهما**: من خرَّجا له متابعةً وشَهادَةً واعتباراً.

[فمن احتَجَّا به أو أحدُهما، ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ، فهو ثقة، حديثُه قوي](٢). ومن احتَجَّا به أو أحدُهما، وتُكلِّم فيه: فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقِه، فهذا حديثُهُ قويّ أيضاً(٣). وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِهِ(٤) له اعتبار، فهذا حديثُهُ لا يَنحطُّ عن مرتبة الحسَن، التي قد نُسمِّيها: من أدنى درجات الصحيح، فما في «الكتابين» بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو(٥) مسلمٌ في الأصولِ وروايَاتُه ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة، ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم من في حِفظِه شيء، وفي توثيِقه تردُّد(٦).

---

(١) لم ترد في (ع).

(٢) ما بين المعكوفتين لم ترد في (ع).

(٣) لم ترد في (ع).

(٤) لم ترد في (س).

(٥) في (ع): «ولا».

(٦) بل وحتى هؤلاء الرواة ـ المتردد فيهم ـ رواياتهم في الصحيحين صحيحة وللرواية عنهم أسباب ذكرها الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي حيث قَالَ في ٢/ ٨٣١: «.. وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب =

فكلُّ من خُرِّجَ له في الصحيحين[١]، فقد قَفَزَ القَنْطَرة، فلا يعدل[٢] عنه إلا ببرهانٍ بَيِّن[٣]. نعم، الصحيحُ مراتب، والثقاتُ طَبَقات، فليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كمن تُكلِّمَ فيه، وليس من تُكلِّم في سُوءِ حفظِه واجتهادِه في الطَّلَب كمن ضعَّفوه، ولا من ضعَّفوه ورَوَوْا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتَّهموه وكذَّبوه. فالترجيحُ يَدخُلُ عند تعارُضِ الروايات.

وحَصْرُ الثقات في مصنَّفٍ كالمتعذر. وضَبْطُ عَدَدِ المجهولين مستحيل.

فأمَّا من ضُعِّفَ أو قيل فيه أدنى شيء، فهذا قد ألَّفتُ فيه مختصراً سمَّيتُه بـ«المغني»[٤]، وبَسَطتُ فيه مؤلَّفاً سَمَّيتُه بـ«الميزان»[٥].

= الصحيح ذَلِكَ الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه». ثُمَّ نقل في ٢/ ٨٣١ ـ ٨٣٢ عن مسلم سبب تخريجه عن بعض الضعفاء فقال: «إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن بن نسير، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات».

(١) في (ع): «الصحيح». (٢) في (م) و(س): «معدل».

(٣) وهذا المذهب قاله أيضاً الزركشي في «النكت» ٣/ ٣٤٨، ونقله السخاوي في «فتح المغيث» ١/ ٣٠٠ عن الحافظ أبي الحسن بن المفضل، وهو شيخ شيوخه.

(٤) طبع بتحقيق الأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

(٥) هذا الكتاب طبع طبعتين الأولى في (٨) أجزاء طبع في دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٥ بتحقيق الشيخين علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، والطبعة الثانية في مطبعة دار الفكر تحقيق الشيخ علي محمد البجاوي. والكتاب زيادة على مادة الجرح والتعديل فيه من الفوائد والعوائد التي لو أفردت كانت في مجلد ضخم، فرحمه الله ما أجود كتبه.

فصل

ومن الثقات الذين لم يُخَرَّجْ لهم في الصحيحين خَلْقٌ، منهم: من صَحَّح لهم الترمذيُّ وابنُ خزيمة. ثم: من رَوَى لهم النسائي وابنُ حِبَّان وغيرُهما، ثم مَنْ[1] لم يُضَعِّفْهم أحد واحتَجَّ هؤلاء المصنِّفون بروايتهم.

وقد قيل في بعضهم: فلانٌ ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محلُّه الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان رَوَى عنه شعبة، أو مالك، أو يحيى، وأمثالُ ذلك. كـ: فُلانٍ حسَن الحديث، فلانٍ صالح الحديث، فلانٍ صدوق إن شاء الله.

فهذه العبارات كلُّها جيِّدة، ليسَتْ مُضعِّفةً لحالِ الشيخ، نعم ولا مُرَقِّيةً لحديثِه إلى درجة الصِّحَّةِ[2] الكاملةِ المتفقِ عليها، لكنْ كثيرٌ ممن ذكرنا مُتَجَاذَبٌ بين الاحتجاجِ به وعَدَمِه.

وقد قيل في جَمَاعاتٍ: ليس بالقويِّ، واحتُجَّ به[3]. وهذا

(١) أشار محقق (م) إلى أنها زيادة منه على المتن.

(٢) في (ع): «الصالحة».

(٣) وسبب هذا الاحتجاج أن من وصف بهذا الوصف لا يعتبر جرحاً مفسداً يخرجه عن حد الاحتجاج، قَالَ الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع في «تحرير علوم الحديث» ١/٥٩٩: «عامة استعمالهم لهذه العبارة لا يخرج =

النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويّ، ويُخرجُ لهم في «كتابه»(١)، قَالَ(٢): قولُنا: «ليس بالقوي» ليس بجَرْحٍ مُفْسِد.

والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ(٣) إلى وَرَعٍ تامّ، وبَراءةٍ من الهوى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ وعِلَلِه، ورجالِه.

ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح وما بين ذلك، من العباراتِ المُتَجَاذَبَة. ثم أَهَمُّ من ذلك أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ: عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة(٤).

أما قولُ البخاري: «سكتوا عنه»، فظاهِرُها أنهم ما تعرَّضوا له بجَرْح ولا تعديل، وعَلِمنا معتقده(٥) بها بالاستقراء:

= في دلالته عما ذكرت، فهي عبارة جرح خفيف تجعل الراوي في مرتبة صالح الحديث لغيره، ولا يحتج به لذاته».

(١) وقد قام العبد الراجي عفو ربه بإحصاء من كان هذا حاله فبلغوا (٢٨) نفساً وهم: الأجلح، وإبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم بن يوسف الكوفي، وأسامة بن زيد بن أسلم، وبكر بن بكار، وجعفر بن ميمون، والحسن بن بشر، وحكيم بن جبير، وروح بن عبادة، وزيد العمي، وسالم بن نوح، وسليمان بن موسى، وسماك بن حرب، وعبد الله بن حسين، وعبد الله بن عطاء، وعبد الكريم الجزري، وعتبة، وعمر بن أبي سلمة، وعمران بن عطاء، وعمرو بن أبي عمرو، والفضيل بن سليمان، وفليح بن سليمان، وكلثوم بن جبير، ومحمد بن راشد، ومحمد بن عبد الرحمٰن ابن أبي ليلى، ومحمد بن كريب، ومحمد بن مسلم، وصعب بن ثابت.

(٢) في (س): «فإن».

(٣) في (ع): «محتاج».

(٤) في (ع) «الكثير».

(٥) في (م) و(س): «مقصده». والمثبت من (ع).

أنها بمعنى: تركوه[١].

وكذا عادَتُه إذا قال: «فيه نظر»، بمعنى أنه متَّهم، أو ليس بثقة. فهو عنده أسْوَأُ حالاً من (الضعيف)[٢]. وبالاستقراءِ إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، يُريد بها: أنَّ هذا الشيخ لم يَبلُغ درَجَة القوي الثَّبْت[٣]. والبخاريُّ قد يُطلقُ على الشيخ: «ليس بالقوي»، ويريد أنه ضعيف[٤]. ومن ثَمَّ قيل:

(١) سبق المصنف لهذه النتيجة الدولابي، قَالَ البخاري عن إبراهيم بن يزيد: سكتوا عنه، قَالَ الدولابي: يعني: تركوه. انظر: تهذيب التهذيب» ١/ ١٦٢.

(٢) تعقب المصنف الشيخ عبد الله يوسف الجديع في «تحرير علوم الحديث» ٦٠٣/١ فقال: «لكن المتتبع لاستعمال البخاري لها لا يجد ما أطلقه الذهبي صواباً، بل إنك تجده قالها في المجروحين على اختلاف درجاتهم، كما قالها في بعض المجهولين الذين لم يتبين أمرهم لقلة ما رووا، بل قالها في رواة هم عند غيره في موضع القبول».
أقول: ثُمَّ أتحف قوله السابق بأدلة وجيهة في رواة قَالَ فيهم البخاري: «فيه نظر» وهم بمنزلة المتروكين، والمتهمين، ومنكر الحديث، وضعيف، وصالح الحديث يعتبر به، وحسن الحديث لا بأس به، وحتى يتجه لنا شرح هذه اللفظة فنقول: شرحها يكون بدلالة منزلة الراوي عند باقي النقاد، فإن كان عند غيره متروكاً فهي بمثابة الجرح الشديد، وإن كانت دون ذَلِكَ فهي بمثابة الجرح البسيط. وقد أطنب الشيخ محمد خلف سلامة في شرح هذه اللفظة في كتابه جم الفوائد «لسان المحدثين» ٤/ ٢٠٠ ـ ٢٣٩ فأجاد وأفاد.

(٣) قَالَ ابن أبي حاتم فيما نقله العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٣٧٨: «وإذا قالوا: ليس بالقوي فهو بمنزلته في كتب حديثه إلا أنه دونه؛ أي: دون لين الحديث».

(٤) بل وقد يكون أبعد من ذَلِكَ فقد قَالَها في سعد بن طريف في «الضعفاء الصغير» (١٤٨) وهو في «التقريب» (٢٢٤١): «متروك». وقالها في حسام بن مصك في المصدر السابق (١٠٠) وهو في «التقريب» (١١٩٣): «ضعيف يكاد أن يترك».

تجبُ[١] حكايةُ الجرح والتعديل، فمنهم من نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل.

فالحادُّ فيهم: يحيى بنُ سعيدٍ، وابنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ، وابنُ خِراشٍ، وغيرُهم.

والمعتدلُ فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زُرْعَة.

والمتساهلُ كالترمذيِّ، والحاكم، والدارقطنيِّ في بعض الأوقات.

وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافَقَ مذهبَه، أو في حالِ شيخِه ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك. والعِصمةُ للأنبياءِ والصدِّيقين وحُكَّام القِسْط[٢].

ولكنَّ هذا الدين مؤيَّد[٣] محفوظ من الله تعالى، لم يَجتمع علماؤه على ضلالة، لا عَمْداً ولا خطأً[٤]، فلا يَجتمِعُ

(١) في (ع): «في».

(٢) قال المصنف في «السير» ١١/ ٨٢: «ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً وأشدهم إنصافاً وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسَّكْ به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزهم فتندم. ومن شذَّ منهم فلا عبرة به، فخلِّ عنك العناء، واعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنَّما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاه السُّنَّة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ، فنعوذ بالله من الخذلان».

(٣) لم ترد في (س).

(٤) وهذا من عجائب هذه الأمة المباركة، فأمة قائدها محمد ﷺ وخلفائه =

اثنانِ على توثيقِ ضعيف، ولا على تضعيفِ ثقة، وإنما يقعُ اختلافُهم في مراتبِ القُوَّةِ أو مراتبِ الضعف.

والحَاكمُ منهم يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ وقُوَّةِ مَعارِفِه، فإن بدرَ[1] خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحد، والله الموفق.

وهذا فيما إذا تكلَّموا في نقدِ شيخٍ وَرَدَ شيءٌ[2] في حِفظِه وغَلَطِه، فإن كان كلامُهم فيه من جهةِ معتَقَدِه، فهو على مراتب:

فمنهم: مَنْ بِدْعَتُه غليظة.

ومنهم: مَنْ بِدْعَتُه دون ذلك.

ومنهم: الداعي إلى بدعتِه.

ومنهم: الكافُّ، وما بينَ ذلك.

فمتى جَمَع الغِلَظَ والدعوةَ تُجُنِّبَ الأخذُ عنه. ومتى جمع الخِفَّةَ والكفَّ أَخذوا عنه وقَبِلُوه، فالغِلَظُ كغُلاةِ الخوارج[3]،

= أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ، لهي أمة جديرة بمثل هذه الصفات، وهذا ليس في حق الصحابة وحدهم، بل والتابعين ومن بعدهم بإحسان، وفي قصة أبي حاتم وأبي زرعة مع ذلك الرجل من أصحاب الرأي ـ مقدمة «الجرح والتعديل» ١/ ٣٥٠ ـ ما يجعلنا نمشي مطمئنين خلف أولئك الأئمة العظام، ونحكم بما حكموا به من غير النظر إلى قواعد المنطق أو استشكالات المشككين.

(١) في (م) و(س): «قدّر».

(٢) في (ع): «ورد به».

(٣) كل من خرج على الإمام الحق يسمى خارجياً، وكبار فرق الخوارج: المحكمة، والأزارقة، والنجدات، والبيهسية، والعجاردة، والثعالبة، يجمعهم: التبرؤ من عثمان وعلي ﷺ، ويقدمون ذَلِكَ على كل طاعة، =

والجهميةِ[١]، والرافضةِ[٢].

والخِفَّةُ كالتشيُّع[٣]، والإرجاء[٤].

وأمَّا من استَحلَّ الكذبَ نَصْراً لِرَأْيِه كالخطَّابيَّة[٥] فبالأولى رَدُّ حديثِهِ.

= ويكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة، حقاً واجباً. انظر: «الملل والنحل» ١/ ١٠٥.

(١) أصحاب جهم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سالم بن أحوز المازني بمرو، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء منها قوله: لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذَلِكَ يقتضي تشبيهاً، فنفى كونه حياً عالماً، وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق. انظر: «الملل والنحل» ١/ ٧٩.

(٢) حكى ابن حجر الهيتمي سبب تسمية هؤلاء بهذا الاسم فقال في «الصواعق المحرقة» (١٥٧): «.. وكان قد خرج ـ يعني: زيد بن علي ـ وبايعه خلق من أهل الكوفة، وحضر إليه كثير من الشيعة، فقالوا له: ابرأ عن الشيخين ونحن نبايعك، فأبى، فقالوا: إذن نرفضك، فقال: اذهبوا فأنتم الرافضة، فمن حينئذ سموا رافضة، وسميت شيعته الزيدية».

(٣) هم الذين شايعوا علياً ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم من غيره أو بتقية من عنده. انظر: «الملل والنحل» ١/ ١٣.

(٤) الإرجاء على معنيين: **أحدهما**: التأخر كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾؛ أي: أمهله وأخره، **والثاني**: إعطاء الرجاء. أما بالمعنى الأول: فإنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والقصد، وأما على الثاني: فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم في الدنيا. انظر: «الملل والنحل» ١/ ١٢٥.

(٥) أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب، وهذه من أسوأ الفرق، فإنهم يزعمون الألوهية في الأئمة. انظر: «الملل والنحل» ١/ ١٥٩.

قال شيخنا ابنُ وَهْب: العقائدُ أَوجبَتْ تكفيرَ البعض للبعض، أو التبديعَ، وأَوجبَت العَصَبِيَّةَ، ونشأ من ذلك الطعنُ بالتكفيرِ والتبديع، وهو كثير في الطبقة المتوسِّطةِ من المتقدمين.

والذي تَقرَّرَ عندنا: أنه لا تُعتَبرُ المذاهبُ في الرواية، ولا نُكفِّرُ[١] أهلَ القِبلة، إلا بإنكارِ مُتواترٍ من الشريعة[٢]، فإذا اعتقدنا[٣] ذلك، وانضمَّ إليه الورَعُ والضبطُ والتقوى فقد[٤] حَصَل مُعْتَمَدُ الرواية. وهذا مذهبُ الشافعي ﷺ، حيث يقول: «أَقبَلُ شهادةَ أهلِ الأهواءِ إلا الخَطَّابيَّةَ من الرَّوَافِض»[٥].

قال شيخنا: «وهل تُقبَلُ روايةُ المبتدِع فيما يؤيِّدُ به مذهبَه؟ فمن رأى رَدَّ الشهادةِ بالتُّهْمَة لم يَقبَل، ومن كان داعيةً مُتَجاهِراً ببدعتِه، فليُترَك إهانةً له، وإخماداً لمذهبِه، اللَّهُمَّ إلا أن يكون عنده أَثَرٌ تفرَّدَ به، فنُقدمُ[٦] سَمَاعَهُ منه.

---

(١) في (ع): «تكفير».
(٢) قَالَ السبكي في «الغيث الهامع» ٣/٩٦٩: «لا نكفر بالذنوب التي هي معاص، أما تكفير بعض المبتدعة لعقيدة تقتضي كفره حيث يقتضي الحال القطع بذلك أو ترجيحه فلا يدخل في ذَلِكَ، وهو خارج بقولنا بذنب، غير إني أقول: إن الإنسان ما دام يعتقد الشهادتين فتكفيره صعب، وما يعرض في قلبه من بدعة إن لم تكن مضادة لذلك لا نكفره، وإن كانت مضادة له فإذا فرضت غفلته عنها واعتقاده للشهادتين مستمر، فأرجو أن ذَلِكَ يكفيه في الإسلام، وأكثر أهل الملة على ذَلِكَ».
(٣) في (م) و(س): «اعتبرنا». (٤) في (ع): «فيه».
(٥) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١٢٠)، وذكره ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (٢٣٠).
(٦) في (ع): «فيقدم».

ينبغي أن تُتَفَقَّدَ حال الجارح مع من تَكلَّم فيه، باعتبار الأهواء، فإن لاح لك انحرافُ الجارح ووجدتَ توثيقَ المجروح من جهةٍ أخرى، فلا تَحفِلْ بالمنحرِف وبغَمْزِه المبهَم، وإن لم تجد توثيقَ المغموز فتأَنَّ وترفَّقْ».

قال شيخُنا ابنُ وَهْب رحمه الله: «ومن ذلك: الاختلافُ الواقعُ بين المتصوِّفة وأهلِ العلمِ الظاهرِ، فقد وَقَع بينهم تنافُرٌ أوجَبَ كلامَ بعضِهم في بعض. وهذه غَمْرَةٌ[١] لا يَخلُصُ منها إلا العالمُ الوَافي بشواهد الشريعة، ولا أحصر ذلك في العلم بالفروع، فإنَّ كثيراً من أحوال المُحَقِّقينَ[٢] من الصوفية لا يَفِي بتمييزِ حَقِّه من باطِلِه عِلمُ الفروع، بل لا بُدَّ من معرفةِ القواعد الأصولية، والتمييزِ بين الواجبِ والجائز، والمستحيلِ عقلاً والمستحيل عادةً، وهو مقامٌ خَطِرٌ، إذ القادِحُ في مُحِقِّ الصُّوفية داخلٌ في حديث: **«من عادَى لي وَلِيّاً فقد بارَزَني بالمُحارَبة»**[٣]. والتارِكُ لإنكارِ الباطلِ مما سَمِعَه من بعضِهم تاركٌ للأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»[٤].

ومن ذلك: الكلامُ بسبب الجهل بمراتب العلوم، فيُحتاجُ إليه في المتأخرين أكثَرُ، فقد انتَشَرَتْ علومٌ للأوائل، وفيها حَقٌّ

---

(١) في (ع): «غمزة».
(٢) في (م) و(س): «المحقين».
(٣) أخرجه: البخاري ٨/ ١٣١ (٦٥٠٢)، وقارن مع قول المصنف في «سير الأعلام» ١٠/ ٢١٩.
(٤) انظر: «الاقتراح» (٢٩٣ ـ ٢٩٨).

كالحسابِ والهندسةِ والطِّب، وباطلٌ كالقولِ في الطبيعيَّاتِ وكثيرٍ من الإلٰهيَّاتِ وأحكامِ النجوم.

فيَحتاجُ القادحُ أن يكون مُميِّزاً بين الحقِّ والباطل، فلا يُكفِّر من ليس بكافر، أو يَقبل رواية الكافر.

ومنه: الخَلَلُ الواقعُ بسببِ عَدَمِ الوَرَعِ والأَخْذِ بالتوهُّم والقرائنِ التي قد تختلف[1]، قال ﷺ: **«الظَّنُّ أكذَبُ[2] الحديث»**[3]. فلا بد من العلم والتقوى في الجَرْح، فلصُعُوبةِ اجتماع هذه الشرائط في المزكِّين، عَظُمَ خَطَرُ الجَرْح والتعديل.

المؤتلف والمختلف[4]:

فَنٌّ واسعٌ مهمٌّ، وأهمُّه ما تكرَّر وكَثُر، وقد يَنْدُرُ كأَجْمَد بن عُجْيَان[5]،

---

(١) في (م) و(س): «تتخلف».

(٢) في (ع) مكررة.

(٣) أخرجه: البخاري ٨/ ٢٣ (٦٠٦٦)، ومسلم ٨/ ١٠ (٢٥٦٣) (٢٨) من طريق مالك، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ع): «المختلف والمؤتلف» وانظر في هذا: المؤتلف والمختلف للدارقطني والقيسراني.

(٥) قال الدارقطني: «أحمد كثير وأجمد بالجيم رجل واحد وهو أجمد بن عجيان الهمداني، وفد على النبي ﷺ وشهد فتح مصر في أيام عمر بن الخطاب وخطته معروفة بجيزة مصر، أخبرني بذلك عبد الواحد بن محمد البلخي قال: سمعت أبا سعيد عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس عن عبد الأعلى الصدفي يقوله، ولا أعلم له رواية». انظر: «الاستيعاب» (١٦٠).

وآبِي اللَّحْم[١]، وابنِ أَتَشٍ الصَّنْعَاني[٢]، ومحمد بن عَبَادَة الواسِطي العِجْلي[٣]، ومحمد بن حُبَّان الباهِلي[٤]، وشُعَيثِ بن مُحَرَّر[٥].

والله أعلم[٦].

---

(١) آبي اللحم من قدماء الصحابة وكبارهم، وذكر الواقدي عن موسى بن محمد عن أبيه عن عمير مولى آبي اللحم، قال: «كان آبي اللحم من غفار له شرف، وإنما قيل: آبي اللحم؛ لأنه أبى أن يأكل اللحم، فقيل: له آبي اللحم». انظر «الاستيعاب» (٢٨٢٩).

(٢) هو محمد بن الحسن بن أتش الصنعاني الأبناوي، صدوق فيه لين رمي بالقدر. «التقريب» (٥٨١١).

(٣) بفتح العين والموحدة المخففة الواسطي، صدوق فاضل، من الحادية عشرة. «التقريب» (٥٩٩٧).

(٤) بالضم وهو أبو بكر محمد بن حبان الأزهر الباهلي له مناكير لا يتابع عليها. «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٢/ ٩١.

(٥) كذا جاء في جميع النسخ بالمهملة، ولم أجده في «الاقتراح»، ولا في كتب التراجم ـ فيما بين يدي من مصادر ـ وقد يكون تحريفاً قديماً، صوابه: «شعيب بن محرز» بالمعجمة، وهو شعيب بن محرز بن شعيث بن زيد بن أبي الزعراء الكوفي صاحب ابن مسعود واسم جده أبي الزعراء عبد الله بن هانئ الأزدي، روى عن شعبة وعن خاله عثمان بن خالد الخزاعي، روى عنه أبو حاتم الرازي وأبو زرعة ومحمد بن الحسين البرجلاني.
قَالَ عنه ابن حبان: «مستقيم الحديث»، وقال المصنف في «ميزان الاعتدال» ٣/ ٣٤٨: «صدوق مشهور». انظر: «الجرح والتعديل» ٤/ ٣٨٦ (١٦٨٣)، و«الثقات» ٨/ ٣١٥.

(٦) تم الكتاب بمنِّ الله وعطفه، وجاء في آخر نسخة (ع) تَمَّت المقدِّمةُ: الموقظة، علَّقها لنفسه الفقير إبراهيم بن عمر بن حَسَنِ الرُّباطِ الرَّوْحائيُّ في الليلة التي يُسفِرُ صباحُها عن يوم الخميس خامِسَ عشر ربيعِ الأوَّلِى سنة اثنتين وثلاثين وثمانِ مئة، والحمدُ لله رب العالمين، =

= وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أقول: ناسخ هذه المخطوطة صاحب كتاب النكت الوفية ولد سنة (٨٠٩هـ) وتوفي سنة (٨٨٥هـ). وانظر في مصادر ترجمته: «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» ١/ ١٠١، و«وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام» ٣/ ٩٠٩.



ثبت المراجع

- **اختصار علوم الحديث**، للحافظ أبي الفداء ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق ماهر ياسين الفحل، ط. دار الميمان.
- **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق عبد الباري فتح الله السلفي، ط. مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى.
- **الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة**، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد إبراهيم حفيظ الله، ط. الدار السلفية، الطبعة الأولى.
- **الاستيعاب**، تأليف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق عادل مرشد، ط. دار الأعلام، الطبعة الأولى.
- **الأعلام**، تأليف خير الدين الزركلي، ط. دار العلم للملايين.
- **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح**، للإمام أبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، تحقيق د. عامر حسن صبري، ط. البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى.
- **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر، ط. مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى.

- **البحر المحيط في أصول الفقه**، تأليف بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. محمد محمد تامر، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، تأليف العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، الناشر دار المعرفة.
- **بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني**، جمع وترتيب أبي أسامة إسلام بن محمود بن محمد النجار، ط. أضواء السلف، الطبعة الأولى.
- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (ت٦٢٨هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، ط. دار طيبة، الطبعة الأولى.
- **تاريخ بغداد**، تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- **تحرير علوم الحديث**، تأليف يوسف عبد الله الجديع، ط. مؤسسة الرسالة.
- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- **تقريب التهذيب**، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق حسان عبد المنان، ط. بيت الأفكار الدولية.
- **تقريب التهذيب**، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، ط. دار الرشيد.

- **التقييد والإيضاح**، تأليف الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، ط. دار الفكر، الطبعة الأولى.
- **التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد**، تأليف يوسف بن عبد الله بن عمر بن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط. دار التراث العربي، الطبعة الأولى.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تأليف أبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- **تهذيب التهذيب**، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- **الثقات**، للحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد، ط. دائرة المعارف.
- **الجامع لأخلاق الراوي**، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمود الطحان، ط. مكتبة المعارف.
- **الجامع الكبير**، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- **الدارس في تاريخ المدارس**، تأليف عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت٩٢٧هـ)، المحقق إبراهيم شمس الدين، الناشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **ذيل طبقات الحفاظ**، تأليف أبو الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق الشيخ زكريا عميرات، الناشر دار الكتب العلمية.

- **الرسالة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق د. عبد اللطيف هميم ود. ماهر ياسين الفحل، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- **السنن الكبرى**، تأليف أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار سليمان بنداري وسيد كسروي حسن، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- **سنن أبي داود**، للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق د. محمد عبد العزيز الخالدي، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- **سنن ابن ماجه**، تأليف الحافظ عبد الله بن محمد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، ط. دار الجيل، الطبعة الأولى.
- **سنن الدارقطني**، تأليف الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق مجدي منصور سيد الشورى، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- **سير أعلام النبلاء**، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة (١١).
- **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تأليف برهان الدين الأبناسي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق صلاح فتحي هلل، ط. مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تأليف أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، ط. دار الكتب العلمية.
- **شرح التبصرة والتذكرة**، تأليف أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق د. عبد اللطيف هميم ود. ماهر ياسين الفحل، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

- **شرح صحيح مسلم**، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، ط. مكتبة الإيمان.

- **شرح علل الترمذي**، للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، ط. مكتبة المنار، الطبعة الأولى.

- **شرح معاني الآثار**، تأليف أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

- **شعب الإيمان**، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بسيوني، ط. دار الكتب العلمية.

- **صحيح الإمام البخاري**، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، ط. مؤسسة التاريخ العربي.

- **صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري**، (ت٢٦١هـ)، باعتناء محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار الفكر، الطبعة الثانية.

- **صحيح ابن حبان**، (ت٣٥٤هـ)، ترتيب ابن بلبان تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.

- **ضعيف الترغيب والترهيب**، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، ط. مكتبة المعارف.

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (٩٠٢هـ)، ط. دار الجيل، الطبعة الأولى.

- **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني**، تأليف محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط. دار المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثالثة.

- **العلل الصغير المطبوع نهاية الجامع الكبير**، تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي.

- **العلل الواردة في الأخبار النبوية**، تأليف الإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي، ط. دار طيبة، الطبعة الثالثة.

- **طبقات الشافعية الكبرى**، تأليف الإمام العلامة تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو.

- **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تأليف ولي الدين أبي زرعة العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق مكتبة قرطبة.

- **الكفاية في علم الرواية**، تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي مدني، الدار العلمية، المدينة المنورة.

- **لسان العرب**، تأليف محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (٧١١هـ)، ط. دار صادر، الطبعة الأولى.

- **فوات الوفيات**، المؤلف محمد بن شاكر الكتبي، المحقق إحسان عباس، الناشر دار صادر، بيروت.

- **لسان المحدّثين**، تأليف محمد خلف سلامة، منضد على الحاسب الآلي عن طريق الشبكة نت.

- **لسان الميزان**، تأليف شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط. دار المطبوعات الإسلامية، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط. الأولى.

- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تأليف محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمد إبراهيم زايد، ط. دار الوعي، الطبعة الأولى.

- **المدخل إلى معرفة الإكليل**، تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق معتز عبد اللطيف الخطيب، ط. دار الفيحاء، الطبعة الأولى.

- **المراسيل**، تأليف عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.

- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، تأليف صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. دار الجيل.

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تأليف محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.

- **مسند البزار**، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله، ط. مكتبة العلوم والحكم.

- **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، تأليف علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط. مكتبة الرشد، الطبعة الثانية.

- **المصنف**، تأليف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١٩هـ)، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- **المعجم الأوسط**، تأليف أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق أيمن صالح شعبان وسيد أحمد إسماعيل، ط. دار الحديث، الطبعة الأولى.
- **المعجم الصغير**، تأليف أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى.
- **المعجم الكبير**، تأليف أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط. دار إحياء التراث العربي.
- **معرفة أنواع علم الحديث**، تأليف أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن بن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد اللطيف هميم والدكتور ماهر ياسين الفحل، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**، تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم الحافظ (ت٤٠٥هـ)، تحقيق أحمد فارس السلوم، ط. دار بن حزم، الطبعة الأولى.
- **الملل والنحل**، للشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، تحقيق محمد بن فتح الله بدران، ط. مكتبة الأنجلو المصرية.
- **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ**، للإمام ابن الجارود (ت٣٠٧هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، ط. دار القلم، الطبعة الأولى.
- **المؤتلف والمختلف**، تأليف الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق د. موفق عبد الله عبد القادر، ط. دار الغرب الإسلامي.

- **نزهة النظر**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الكريم الفضيلي، ط. الدار الثقافية، الطبعة الأولى.
- **نكت ابن حجر**، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، ط. دار الميمان.
- **نكت الزركشي**، تأليف بدر الدين أبي عبد الله بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فرح، ط. أضواء السلف، الطبعة الأولى.
- **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تأليف برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، ط. مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي سنة الولادة ٨١٣هـ/ سنة الوفاة ٨٧٤هـ، الناشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
- **هدي الساري**، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار المنار، الطبعة الأولى.
- **الوافي بالوفيات**، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر دار إحياء التراث، سنة النشر ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**، تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

فهرس المحتويات

الموضوع | الصفحة